

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique

جامعة عمارثليجي – الأغواط

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مطبوعة (دروس)

موجهة لطلبة: اقتصاد نقدي ومالي المستوى الثالثة ليسانس

النظريات والسياسات النقدية

من إعداد: قميتي عفاف

أستاذ محاضراً، جامعة الأغواط

الإيميل: a.kemmiti@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعتمدت هذه المطبوعة بعد مصادقة المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية وعلوم التسيير في المحضر رقم 2026/02 المؤرخ في
2026/04/19.

رقم الاعتماد: 05 / م / 2026

فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
16-01	المحور الأول: النقود، تطورها التاريخي ووظائفها
02	1- التطور التاريخي للنقود
07	2- تعريف النقود
08	3- خصائص النقود
09	4- وظائف النقود
11	5- الكتلة النقدية ومقابلاتها
16	خلاصة المحور
28-17	المحور الثاني: النظم النقدية
18	1- تعريف النظام النقدي
19	2- خصائص النظام النقدي
21	3- ركائز النظام النقدي
21	4- أهداف النظام النقدي
22	5- أنواع النظم النقدية
28	خلاصة المحور
46-29	المحور الثالث: النظريات والمدارس النقدية
30	1- النظرية النقدية الكلاسيكية
36	2- النظرية النقدية الكينزية

42	3- النظرية النقدية الحديثة
46	خلاصة المحور
61-47	المحور الرابع: السياسة النقدية وأدواتها
48	1- تعريف السياسة النقدية
49	2- أنواع السياسة النقدية
50	3- أهداف السياسة النقدية
52	4- أدوات السياسة النقدية
56	5- قنوات انتقال أثر السياسة النقدية
59	6- شروط نجاح السياسة النقدية
61	خلاصة المحور
101-62	المحور الخامس: مسار السياسة النقدية في ظل الإصلاحات في الجزائر
63	1- الإطار القانوني للسياسة النقدية
73	2- أهداف السياسة النقدية في الجزائر
74	3- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر
81	4- التمويل غير التقليدي في إطار السياسة النقدية في الجزائر
85	5- تطور الوضعية النقدية في الجزائر
90	6- فعالية السياسة النقدية في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية في الجزائر
101	خلاصة المحور
102	خاتمة
105	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
75	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	01
76	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	02
78	تطور آلية استرجاع السيولة بالمناقصة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	03
80	تطور آلية تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	04
85	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	05
87	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	06
90	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	07
93	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2024)	08
96	تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2024)	09

قائمة الأشكال

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
38	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	01
39	الطلب على النقود بدافع المضاربة	02
91	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2024-2000)	03
94	تطور الكتلة النقدية M2 والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2024-2000)	04
97	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2024-2000)	05

مقدمة عامة

مقدمة:

لقد ظلت النقود لفترة طويلة في الفكر الاقتصادي التقليدي تعامل بوصفها أداة محايدة لتسهيل عملية التبادل وتغطي العمليات الاقتصادية الحقيقية، حيث ساد الاعتقاد بحيادها وعدم تأثيرها على المتغيرات الكلية كالتشغيل والإنتاج. إلا أن التطورات العاصفة التي شهدتها القرن العشرين، بدءاً من الكساد الكبير وصولاً إلى الأزمات المالية المعاصرة، أثبتت أن النقود هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وأن إدارة الكتلة النقدية ليست مجرد آلية تقنية، بل هي صمام أمان لاستقرار الدول.

تتمحور دراسة النظريات النقدية حول تساؤل جوهري: لماذا يطلب الأفراد النقود؟، إن الإجابة على هذا السؤال شكلت قطيعة معرفية بين المدارس الاقتصادية؛ فبينما رأت المدرسة الكلاسيكية أن النقود تطلب لغرض المعاملات فقط، جاء "كينز" ليضيف دافعي التحوط والمضاربة، فاتحاً الباب أمام دور سعر الفائدة كمتغير محوري يربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي. وتستعرض هذه المطبوعة هذا السجال الفكري الذي تطور لاحقاً مع "ميلتون فريدمان" والمدرسة النقدية، الذين أعادوا الاعتبار لكمية النقود كعامل محدد للتضخم.

وفي ذات السياق، وفي عالم يتسم بعدم اليقين، لم تعد السياسة النقدية مجرد إجراءات تقنية لضبط عرض النقد، بل أصبحت استراتيجية استباقية لإدارة التوقعات. فالبنوك المركزية اليوم لا تتعامل فقط مع الأرقام، بل تتعامل مع ثقة المتعاملين الاقتصاديين، سنتناول من خلال هذا المقياس كيف تحولت أهداف السياسة النقدية من مجرد استقرار الأسعار إلى أهداف مركبة تشمل ضمان الاستقرار المالي في ظل التقلبات العالمية، تسيير سعر الصرف كأداة للتنافسية الدولية، دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال التمويل الأخضر والصيرفة الرقمية.

كما لا يمكن دراسة هذه النظريات بمعزل عن الواقع التكنولوجي؛ فالتحول نحو النقود الرقمية والبلوك تشين فرض تحديات جديدة على سلطة البنوك المركزية وقدرتها على الرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، تخصص هذه المطبوعة حيزاً لتحليل خصوصية الاقتصاد الجزائري، الذي

يسعى للانتقال من سياسة نقدية مرتبطة بعوائد الجباية البترولية إلى سياسة أكثر مرونة تعتمد على تنويع الأدوات، تماشيا مع الإصلاحات النقدية والمصرفية الأخيرة.

وعلى ضوء ما سبق، تهدف هذه المطبوعة إلى التعريف بالنقود وتطورها التاريخي وكذا دورها في الحياة الاقتصادية، وكذا مختلف الأنظمة والمجمعات النقدية، كما تهدف إلى التعريف بالنظريات والمدارس النقدية المختلفة بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية ثم الكينزية ومن ثم المدرسة النقدية الحديثة، كما تبرز مفهوم السياسة النقدية وعرض مختلف أدواتها وأنواعها، إضافة إلى محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع الاقتصادي الجزائري بدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات، من متابعة الإطار القانوني لها إلى عرض تطور الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر، ومن ثم تسليط الضوء على مختلف التحديات التي تضعف فعالية السياسة النقدية في الجزائر من بلوغ أهدافها، حيث تحتوي هذه المطبوعة على خمسة محاور كما يلي:

المحور الأول: النقود، تطورها التاريخي ووظائفها.

المحور الثاني: النظم النقدية.

المحور الثالث: النظريات والمدارس النقدية.

المحور الرابع: السياسة النقدية وأدواتها.

المحور الخامس: مسار السياسة النقدية في ظل الإصلاحات في الجزائر.

وفي نهاية هذه المطبوعة عرض لقائمة المراجع التي تم اعتمادها في إعدادها وتحريرها، متمنين بذلك لطلبتنا الأعزاء التوفيق والنجاح.

المحور الأول

النقود، تطورها التاريخي

ووظائفها

المحور الأول: النقود، تطورها التاريخي ووظائفها

تعد النقود الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي المعاصر، وهي تتجاوز في تعريفها الأكاديمي مجرد كونها أوراق نقدية أو مسكوكات معدنية، لتصبح قائمة على الثقة والقبول العام، وقد بزغت أهمية النقود أكاديميا كحل حتمي لمعالجة تكاليف المعاملات المرتفعة المرتبطة بنظام المقايضة، ففي غياب النقود كان النشاط الاقتصادي مقيدا بضرورة التوافق المزدوج للرغبات وهو ما كان يعيق التخصص وتقسيم العمل، لذا مثل ظهور النقود قفزة في الكفاءة الاقتصادية، حيث سمحت بفصل عملية البيع عن عملية الشراء زمانيا ومكانيا.

إن أهمية النقود لا تقتصر على كونها أداة لتسوية المعاملات اليومية، بل تتجاوز ذلك لتصبح مؤشرا حيويا للاستقرار الاقتصادي ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتجارة في الاقتصاد العالمي، ولقد شهد هذا الوسيط الحيوي تحولات جذرية على مر التاريخ، بدءا من أشكالها السلعية البسيطة مرورا بعصر النقود المعدنية النفيسة وصولا إلى النقود الورقية والائتمانية، حتى بلغ تطورها الذروة في العصر الحديث مع ظهور النقود الالكترونية والرقمية. فمع مطلع القرن 21، تشهد النقود تحولا جذريا نحو الرقمنة، حيث بدأت النقود الالكترونية والعملات المشفرة في إعادة صياغة مفاهيم السياسة النقدية والوساطة المالية، مما يطرح تساؤلات أكاديمية جديدة حول مستقبل النقود، طبيعتها والبنوك المركزية في ظل الثورة التكنولوجية؟.

الأمر الذي يستدعي منا استكشاف ثلاثة أبعاد جوهرية للنقود، تطورها التاريخي، تحديد ماهيتها وخصائصها التي تضمن قبولها العام، وتحليل أدوارها الأربع المحورية التي تقوم بها في الاقتصاد، مع محاولة توضيح التشكيلات النقدية، وهو ما سنتطرق له في هذا المحور.

1. التطور التاريخي للنقود:

يعكس التطور التاريخي للنقود تطور الحضارات وثقافتها، وقصة ابتكار بشري مستمر بحثا عن وسيلة أكثر كفاءة وسهولة لتسهيل التجارة وتلبية الحاجات الإنسانية، بحيث لم تظهر النقود بشكلها الحالي فجأة، بل مرت برحلة طويلة ومعقدة عبر آلاف السنين، بدأت من أبسط أشكال التبادل وانتهت عند أعقد صورها الرقمية اليوم.

1.1 مرحلة اللامبادلة:

ترجع هذه المرحلة إلى المراحل التاريخية الأولى للإنسان أين كان ينتج ما يحتاجه دون الحاجة إلى تبادل ما لديه مع باقي الجماعات، ونظرا لنمو الحاجات وتنوعها باستمرار لدى الإنسان فلاشباعها كان لا بد من الاتصال بالمجموعات الأخرى التي تتوفر على أصناف من المنتجات والخدمات لا تمتلكها هي، ومن هنا بدأت الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات فيما بين الجماعات المختلفة.¹

2.1 مرحلة المقايضة:

تعتبر المقايضة من أقدم وسائل التبادل ونقصد بها تبادل سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها، حيث كان الإنسان في العصور البدائية الأولى ينتج حاجاته البسيطة بنفسه ويحقق بذلك صفة الاكتفاء الذاتي على مستوى الفرد والعائلة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى التفكير في عملية التبادل كونه لم يكن موجودا آنذاك. وبمرور الزمن وزيادة حاجات الأفراد أدرك الإنسان أنه لا يستطيع تلبية جميع حاجاته بنفسه، وأصبح كل فرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة بكميات أكبر من حاجته ويقوم بمبادلة هذه السلع مع أشخاص آخرين ينتجون سلعا مختلفة عن سلعته، فظهرت المقايضة ثم توسعت حيث أصبحت السلع تتبادل في الأسواق وحتى خارج القبائل والأقاليم.²

مع أن هذا النظام كان بسيط، إلا أنه واجه مشكلات عديدة نذكر منها:

- التوافق الثنائي للطلبات: إذا كنت تحتاج ملابس فلا بد لك أن تجد خياطا يحتاج قمحا.
- صعوبة قياس القيم: كيف نحدد كم قمحا يجب أن نعطي مقابل الملابس؟ لا توجد وحدة ثابتة لتحديد هذه القيم.
- صعوبة التخزين: بعض السلع كالطعام لا يمكن تخزينها لفترات طويلة، مما يجعل من الصعب استخدامها كوسيلة دائمة للمقايضة.

3.1 مرحلة النقود السلعية:

ظهر أول شكل من أشكال النقود في شكل سلع مقبولة تعارف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل، و لقد استخدم الإنسان أنواعا لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة

¹ سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 9.

² عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي و الأسواق المالية، الابتكار للنشر و التوزيع، عمان، 2018، ص 62.

ومقياس لها، فاستخدم الإغريق الماشية كنفود، و تعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنفود، و استخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين السكاكين، و استخدم المصريون القمح كسلعة نقدية. و تتمثل النقود السلعية في النقود التي تتعادل قيمتها كسلعة أو قيمتها السوقية أو قيمتها الذاتية مع قيمتها كنفد أو قيمتها القانونية، و القيمة السلعية هي القيمة المصنوع منها النقد¹.

4.1 مرحلة النقود المعدنية:

تطلبت الصعوبات التي تكتنفها المقايضة إيجاد معدل حسابي للقيام بعملية المقايضة لعدد من الأطراف المبادلة لعدة سلع مختلفة وتجسد ذلك في إيجاد سلعة معينة تختار في حساب قيم السلع الأخرى (أداة قياس) كما رأينا سابقا، ثم بعد ذلك تعدت لأن تكون لهذه السلعة قيمة ذاتية يقبلها الجميع، وقابلة للتخزين والنقل وصالحة في كل وقت لأن تتخذ كوسيط للمبادلة، وقد تم الاتفاق على المعادن النفيسة (الذهب والفضة) واعتمادها كوسيط للمبادلات. فاختيار السلعة كوسيط للمبادلة يستدعي أن تتوفر على الخصائص التالية:

- أن تكون مقبولة من الجميع؛
- أن تكون دائمة: قابلة للبقاء دائما بصورة نسبية؛ أن تكون ثابتة ف قيمتها حتى تؤدي وظائفها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، واكتسابها الثقة من طرف الجميع.
- أن تكون قابلة للتجزئة؛
- أن تكون متماثلة ف وحداتها.

5.1 مرحلة النقود الورقية:

ظهرت النقود الورقية في القرن السابع عشر و ذلك حيث تأصلت مادة معدنية لدى التجار و الأفراد في أوروبا، حيث كان الأفراد يوزعون ما لديهم من نقود معدنية لدى الصاغة أو الصيارفة ممن يملكون خزائن حديدية، و ذلك ليحتفظوا لهم بتلك الأشياء النفيسة في تلك الخزائن بعيدا عن أيدي اللصوص و قطاع الطرق نظير مبلغ معين يسمى "فائدة". ثم تطور الأمر وازدادت ثقة الأفراد بهؤلاء الصيارفة و أصبح الأفراد المودعون يحصلون على صكوك تتضمن تعهدا برد الوديعة بمجرد الطلب. وفي بداية الأمر كانت هذه الصكوك اسمية ولكن

¹ السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، 2016، ص 15.

بعد تزايد المعاملات بين الناس أصبح الأفراد يقومون بتظهيرها لبعضهم البعض لتسوية الصفقات في البيع والشراء، وذلك دون الحاجة إلى الرجوع إلى المودع لديهم. ومع التطور أصبح من الممكن قبول الصك ذاته بدون تظهير، وبذلك دخل عملية التبادل و صار نقدا بعد كان مجرد سند لوجود نقود معدنية.¹

وقد مرت النقود الورقية في تطور أشكالها بنوعين من أنواع النقود:

- النقود الورقية النائية (نقود قابلة للتحويل):

تمثل النقود المعدنية من الذهب أو الفضة تمثيلا كاملا أي تغطية الإصدار النقدي بغطاء معدني تعادل قيمته 100 % من قيمة النقود الورقية لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق النقدية إلى معدن نفيس (مسكوكة ذهبية)، فلا تصدر الدولة أية كمية منها إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب أو الفضة، ولحامل هذه الأوراق النقدية النائية أن يحولها إلى ذهب أو فضة في الوقت الذي يريد دون قيود.

- النقود الورقية الوثيقة:

هنا تكون التغطية المعدنية جزئية، حيث يمثل الذهب والفضة جزءا من الغطاء، والجزء الاخر يستند الى ثقة المتعاملين فيها وانتمائهم الى البنك الذي أصدرها، فبعض البنوك المركزية كانت تحتفظ باحتياطي ذهب يعادل 05 % من قيمة الأوراق المصدرة وبعضها كان يحتفظ ب 05 % أو 50 % من قيمة هذه الأوراق.

- النقود الإلزامية (غير قابلة للتحويل):

مقابل تزايد كمية النقود الورقية المصدرة وتردد الافراد في قبولها، ألزمت الدولة الافراد التعامل بها²، هذا النوع من النقود تصدره الحكومة بدون احتياطي معدني وتفرض قبولها وقيمتها في التعامل بقوة القانون، وهي غير قابلة للصرف بالذهب أو الفضة، حيث تدخلت الدولة وأعفت بنوكها المركزية من تحويل أوراق البنوك الى ذهب مع الغاء قابلية صرفها فجعلتها نقودا الزامية وهي التي يجرى بها التعامل في الوقت الحاضر.

¹ جلال جويده القصاص، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بيتكوين) من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 60.

² العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014، ص 18.

6.1 مرحلة النقود المصرفية:

تمثل هذه النقود أرقى أنواع النقود وأحدثها و أكثرها انتشارا، وتتمثل النقود المصرفية في الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي تتداول ملكيتها من فرد إلى آخر من خلال الشيكات، و بالتالي فان الشيكات ليست النقود المصرفية و إنما هي وسيلة أو أداة تداولها، بينما النقود المصرفية فهي تتمثل في الوديعة ذاتها أو القيد الدفترى لدى البنك التجاري. ويستخدم هذا النوع من النقود على نطاق كبير جدا حاليا خاصة في الدول والمجتمعات المتقدمة، التي تتميز بارتفاع مستوى الوعي النقدي والمصرفي لدى غالبية الأفراد بها واتساع نطاق المعاملات المصرفية.¹ ويطلق على هذا النوع من النقود عدة تسميات: النقود الكتابية؛ النقود الائتمانية؛ النقود الداخلية.

7.1 مرحلة النقود الالكترونية:

أدى التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصالات، والتنامي المستمر لاستعمال الإنترنت، في تبادل المعلومات، وإتمام الصفقات للسلع والخدمات عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية E. Commerce إلى زيادة أهمية بطاقات الائتمان لإنجاز هذه المعاملات، وتتمثل النقود الإلكترونية E.Money في وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية، يمكن عدها ونقلها على شبكات الإنترنت كوسيلة للدفع، وتتحدد قيمتها بما لدى المتعامل فيها من رصيد نقدي بالبنوك. ويقصد بالنقود الالكترونية أو النقود الرقمية أيضا الوسائل الالكترونية لتحويل من مكان الى مكان وفقا لنظام يسمى نظام تحويل الأموال الالكتروني. تعتبر النقود الالكترونية من أحدث أنواع النقود، وهي نقود غير ملموسة وليس لها كيان مادي محسوس، وانما هي وحدات الكترونية تخزن في مكان آمن علة الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعمل ويعرف بالمحفظة الالكترونية حيث يسمح للعمل استخدام هذه المحفظة في عمليات البيع والشراء والتحويل من ناحية أخرى. وتعتبر البنوك وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين من أكثر الجهات استخداما لأساليب التحويل الالكتروني للنقود ويمثل الصراف الآلي (ATM) أحد وسائل الإيداع والسحب والتحويل للنقود الالكترونية.²

¹ علي عبد الوهاب نجا وآخرون، النقود والسياسات النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 19.

² محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2018، ص ص 55-56.

أما اليوم فنقف على أعتاب مرحلة جديدة بظهور العملات المشفرة، مثل البيتكوين والإيثريوم، التي تعتمد على تقنية البلوك شين لإنشاء نظام نقدي لامركزي يتميز بالسرعة والأمان، ولا يخضع لسيطرة البنك المركزي أو الحكومة، إلا أن التحديات التي تكتنفه تصعب من اعتماده، ومنه تطرح أسئلة جذرية حول مستقبل النقود ومفهوم الثقة والسيادة النقدية، ومدى إمكانية إحلال العملات المشفرة محل النقود الورقية الحالية.

2. تعريف النقود:

تعرف النقود على أنها "أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون".¹

من هذا التعريف تبين أن النقود هي كل ما يتمتع بقبول عام أي بقبول من كل أفراد المجتمع لها كوسيط في مبادلة السلع والخدمات: فالنقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها (طبقاً للمفهوم الاقتصادي) القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته، كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته، فالنقود هي الأصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة إجبار ومقبول قبولاً عاماً في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو المتخلفة.

كما تُعرف النقود في الوقت الحاضر بدلالة وظائفها؛ حيث يقال "إن النقود هي كل ما تفعله النقود، فهي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات، ويُستخدم كوسيط في التبادل، وكوحدة للحساب، ومخزن للقيم، وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة".² لقد قاوم هذا المفهوم التقليدي للنقد عبر العصور جميع التغيرات الشكلية التي طرأت على النقد وما زال يشكل حتى يومنا هذا المفهوم الأكثر قبولاً في التحليل الاقتصادي المعاصر.

¹ سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² عبد الحليم غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات KIE، الإصدار الأول الإلكتروني، 2018، ص 14.

3. خصائص النقود:

تتصف النقود بعدة خصائص نذكرها فيما يلي: ¹

- القبول من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، أي تحوز على ثقة الجماعة؛
- أن تكون وسيلة صالحة تماما وملزمة إلزاما للحصول على السلع والخدمات؛
- سهولة حمل الوحدات النقدية، فالأمر يتطلب أن تكون خفيفة في الوزن وصغيرة في الحجم؛
- تماثل الوحدات النقدية وتجانسها تماما، وإلا سيعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من تلك التي يعطونها لوحدات أخرى، وبالتالي سيطلب عدد مختلف من وحدات النقود نفسها في مقابل السلعة أو الخدمة ذاتها وفقا لنوع وصفات الوحدات النقدية المعروضة على البائع، أي سيوجد للسلعة الواحدة أكثر من ثمن؛
- القابلية للتجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها وقوتها الشرائية، أي أن تكون وحداتها الأساسية قابلة للتقسيم إلى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع متطلبات التعامل في عمليات المبادلة، فالعدول عن استخدام الماشية كنقود إنما يرجع أساسا إلى عدم قابليتها ل لانقسام وبالتالي عدم مناسبتها لإجراء عملية التبادل لأن في انقسامها تلف وفقد لجانب منها؛
- أن تكون قابلة للاستدامة، أي أن تتحمل بقدر كبير التعرض للتلف الذي يأتي كنتيجة للتداول من يد إلى أخرى، فالحبوب مثلا تعد نقود رديئة حيث تفقد خصائصها بمرور الوقت عليها.

¹ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 35-36.

4. وظائف النقود:

تتمثل وظائف النقود فيما يلي:

1.4 النقود كوسيط للتبادل:

تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة للنقود، وتعني استخدام النقود كأداة مقبولة من قبل جميع أفراد المجتمع كوسيط في عملية مبادلة السلع والخدمات، حيث يمكن لمن يبيع السلعة أو الخدمة أن يحصل مقابلها على نقود أن يستخدم هذه الأخيرة في شراء ما يريده من سلع وخدمات أخرى، فالنقود تعطي لحاملها مجالاً واسعاً للاختيار وتمكنه من شراء أي سلعة أو خدمة يريدها في أي مكان يرغب فيه، ومن أي شخص يختاره، وفي الزمان الذي يناسبه، الأمر الذي أدى إلى تقليص الجهد وتكاليف ونفقات المعاملات، وتجاوز أهم صعوبة في نظام المقايضة وهي عدم توافق الرغبات، وهكذا ساعد استخدام النقود كوسيط في التداول على تسهيل عملية المبادلات وزيادة حجم الإنتاج وتسريع عملية تداول المنتجات، وفتح آفاق واسعة أمام تزايد الأعمال وتنامي وتيرة التطور الاقتصادي.

2.4 النقود كمقياس للقيمة:

تعني هذه الوظيفة إرجاع قيم جميع السلع والخدمات المتاحة للتداول في الاقتصاد إلى النقود، فكل سلعة أو خدمة في الأسواق لها قيمة محددة (ثمن معين) يجب حسابها في ظل سوق يتم فيه تداول العديد من السلع والخدمات،¹ كأن نقول مثلاً أن ثمن كيلو غرام من اللحم يساوي 10 دنانير أو ثمن متر من القماش يساوي تسعة دنانير.

إن قيام النقود بهذه الوظيفة يجعلها تؤدي وظيفة أخرى وهي استخدامها كوحدة حساب مما يسهل عمليات التبادل والمحاسبة، حيث يمكن للفرد التعبير بوحدات نقدية عن النفقات والإيرادات، والأرباح والخسائر، وقيم الأصول والخصوم، وتكاليف الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، وبذلك حل وجود النقود مشكلة تعدد الأسعار النسبية بين جميع السلع والخدمات، وتم اختزال نسب التبادل التي كان من الضروري معرفتها في نظام المقايضة، وتم اعتبار النقود وحدة الحساب التي من خلالها يتم المقارنة بين أسعار السلع والخدمات المختلفة.

كذلك، من الأهمية بمكان أن تكون النقود أكثر استقراراً وثباتاً في أسعارها، وفي قوتها الشرائية

¹ حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010، ص

للسلع والخدمات حتى تقوم بهذه الوظيفة، ذلك أن التضخم الجامح والارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار قد يقلل من أهميتها كمقياس لقيمة التبادل، فكما هو معلوم أن قيمة الوحدة النقدية تتحدد من خلال تقابل كمية النقود الموجودة في الاقتصاد وأسعار السلع المتداولة، بحيث كلما ارتفعت أسعار هذه السلع بما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما أدى ذلك إلى تآكل كمية النقود، ولذلك فإن المقارنة الزمنية لقيم سلعة ما قد يكون مقارنة غير كاملة طالما أن الوحدة النقدية المستعملة في التقييم قد تغيرت قيمتها.

3.4 النقود كمستودع للقيمة:

ليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الحال، ولكن الذي يحدث عمليا أن الفرد ينفق جزء ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء في فترات لاحقة، وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما بقصد إنفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة مخزن للقيمة، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها، كما أنها تجنب الفرد تكاليف التخزين والحراسة، فضلا عن أن حفظ السلع لفترات طويلة قد يعرضها للتلف¹.

4.4 النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:

بمعنى أن تستخدم النقود كمقياس للقيم المستقبلية فنقوم النقود بقياس الديون والصفقات وغيرها من المدفوعات الآجلة بقدر محدد من الوحدات النقدية، ودور النقود كمقياس للدفع المؤجل مبني على وجود ثقة بين الأفراد في استقرار القيمة الحقيقية للنقود، وذلك لأن التقلبات في القيمة الحقيقية للنقود سواء بالارتفاع أو الانخفاض سوف يقلص من دورها كمقياس للمدفوعات الحالية و ربما يجعلها غير صالحة كوحدة للمدفوعات الآجلة. وبذلك فإن الشرط الأساسي لقيام النقود بوظيفة مقياس للمدفوعات الآجلة بكفاءة عالية هو الاستقرار النسبي في قيمة النقود أي استقرار القوة الشرائية لوحدتها النقد².

¹ ابراهيم خريس، اقتصاديات النقود والمصارف دراسة مقارنة، دار الأبرار للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 18-19.

² السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

5. الكتلة النقدية ومقابلاتها:

تعد الكتلة النقدية أو عرض النقود أحد أهم المفاهيم المحورية في الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، وهي تمثل إجمالي النقود المتاحة للتداول في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، ولا يقتصر مفهوم الكتلة النقدية على النقود المادية المتداولة فحسب (ورقية ومعنوية)، بل يشمل أيضا الأصول السائلة الأخرى التي يمكن استخدامها كوسيط للتبادل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبسبب اختلاف درجة السيولة للأصول المالية يتم قياس الكتلة النقدية عادة من خلال تجمعات نقدية متدرجة، كما أن إصدارها له مقابلات عدة، وسنحاول تبسيط كل ذلك فيما يلي.

1.5 تعريف الكتلة النقدية:

تعتبر الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع عن مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.¹ كذلك، تعرف بأنها كمية النقد المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمنشآت الاقتصادية والتي تتنوع أشكالها حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية للمجتمعات.

وتعتبر الكتلة النقدية التزاما أو ديناً يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها وهذا اتجاه حائزها من الأفراد والمنشآت، وفي المقابل فهي تعتبر حق لهؤلاء على الدولة بما يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة، وتنتمي المؤسسات المصدرة للكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي ممثلة في:

- البنك المركزي أو مؤسسة الإصدار النقدي والذي يصدر النقد القانوني؛
- البنوك التجارية والتي تصدر النقد الكتابي نقود الودائع؛
- الخزينة العمومية في بعض الدول قد تضاف الخزينة العمومية إلى مؤسسات المصدرة للنقد حيث تقوم بإصدار نقود التجزئة (النقود المعدنية)،

¹ وليد العايب ولحو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص68.

وفي المقابل ينتمي حائزو النقد إلى القطاع الاقتصادي غير المصرفي، ممثلاً أساساً في قطاع العائلات والمشروعات الاقتصادية خاصة أو عامة.

2.5 مكونات الكتلة النقدية:

حسب التعريف السابق تنقسم إلى:

1.2.5 الأموال الجاهزة النقدية:

بالإمكان التمييز بين ثلاث فئات من الأموال الجاهزة النقدية كما يلي:

- الأوراق النقدية قيد التداول الصادرة عن البنك المركزي؛

- نقود التجزئة (كسور النقود) قيد التداول؛

- الودائع تحت الطلب أو النقود الكتابية تنتزع طبقاً للمؤسسات التي تتلقاها على النحو التالي: وودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض؛ وودائع لدى الخزينة العامة؛ حسابات الافراد والمؤسسات (المشاريع) لدى البنك المركزي؛ باقي الودائع في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2.2.5 الأموال شبه النقدية:

شبه النقد يتكون من مجموع الودائع لدى المصارف والخزينة، التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول بواسطة الشيكات أو الحوالات، وتشمل الأموال شبه النقدية الودائع التالية:

- الودائع تحت الطلب على الدفتر:

من الممكن أن توضع هذه الودائع في العديد من الحسابات التي تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لتطورات أدوات السياسة النقدية المتبعة.

- الودائع لأجل:

هذه الودائع تشكل استثناء عن قاعدة الأموال الجاهزة النقدية ويمكن أن يعهد بها إلى البنوك أو إلى الخزينة لفترة محددة تكون عادة قصيرة نسبياً (ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة..). وهي وودائع ذات استحقاق ثابت. تتضمن هذه الودائع اشعاراً (اخطاراً) بالسحب.¹

إن الكتلة النقدية هي مؤشر غير كافي لمعرفة سيولة الاقتصاد، ولتحديد هذه الأخيرة ينبغي إضافة موارد الادخار القابلة للتحويل بسهولة لنقد إلى الأموال المتاحة النقدية، وقد تم تقسيم هذه المجمعات النقدية إلى أربعة مجمعات سيتم عرضها مرتبة وفق درجتها سيولتها.

¹ العلواني عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

3.5 المجمعات النقدية:

تصنف مكونات الكتلة النقدية إلى مجموعات نقدية وذلك وفقا لعدة معايير لعل أهمها درجة السيولة التي تتمتع بها وكذا تبعا لخصائص النقد وسلوك الوحدات الاقتصادية اتجاهها، وتقوم السلطات الرقابية أو بالأحرى البنك المركزي بنشرها.

والمجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق، ويرتبط عددها بطبيعة الاقتصاد ودرجه تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات¹.

ويمكن أن تصل المجمعات النقدية إلى أربع مجموعات، يرمز إليها على التوالي بـ M1 ، M2 ، M3 و M4 تدخل كل واحدة من هذه التشكيلات كجزء في التشكيلة التي تليها، وتكون كثافة السيولة في أصول كل تشكيلة أقل مما هي عليه في التشكيلة السابقة. كما يلي.

- المجمع النقدي M1 :

يعرف بالمفهوم الضيق للكتلة النقدية، ويشمل العملة المتداولة خارج البنوك مضافا إليها الودائع تحت الطلب وهي ما تعرف بالودائع الجارية،² ومن خلال ذلك يتضح أن المجمع النقدي M1 يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي) والتي تتداول بين الأعوان غير ماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي، والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسة الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تخضع لقانون كل بلد.³

- المجمع النقدي M2 :

يشمل بالإضافة إلى M1 التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات توضع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك، ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار العادية)، وهي سائر دفاتر

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.

² عز الدين شرور، اقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)، ألفا للوثائق، عمان، 2020، ص 123.

³ مفتاح صلاح، النقود والسياسات النقدية، المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 55.

الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، بعبارة أخرى يشمل المجمع النقدي M2 العملة المتداولة خارج البنوك العاملة بالدولة والودائع تحت الطلب والودائع التي ليست تحت الطلب، أي أنه يشمل جميع الودائع وهو ما يعرف بأشياء النقود، فهو أوسع من M1 حيث يضم M1 والحسابات البنكية الادخارية والودائع لأجل التي تستحق في مدة قصيرة.

- المجمع النقدي M3 :

تشمل بالإضافة إلى M2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملة الأجنبية والتوظيفات غير قابلة للتداول.

- المجمع النقدي M4 :

يمثل مجموع السيولة وبضم بالإضافة إلى M3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين، الصادرة عن المؤسسات، وسندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين¹.

4.5 مقابلات الكتلة النقدية:

تتمثل العناصر المقابلة للكتلة النقدية في مجموعة الديون العائدة لمصدري النقد و شبه النقد، و التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية مما يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، و التي تتمثل في الذهب و العملات الأجنبية القروض المقدمة للاقتصاد و القروض المقدمة للخزينة.

- الذهب:

يستعمل كغطاء للإصدار بأنواعه، وتخلت عنه كثير من الدول لصالح استخدام حقوق السحب الخاصة.، ويستخدم أيضا كوسيط لتحديد سعر الصرف الدولي، كما له دور مزدوج (غطاء للإصدار و دفع دولي)، إلا أن هذا الدور تضاعف بعد الخروج عن اتفاقية "بروتن وودز".

- العملات الأجنبية:

يسجل رصيدها لدى البنك المركزي فقط لحساب المقابلات، تتميز بما يلي:

- تلعب العملات الأجنبية دورا مزدوجا؛

- مصدرها صاف الميزان التجاري؛

¹ وسام مويسي و أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017 ، مقال بمجلة (العلوم الإنسانية)، المجلد 7، العدد 2، جامعة أم بواقي، 2020، ص 660.

- مصدرها أيضا صاف رؤوس الأموال الأجنبية والقروض؛
- مصدرها كذلك صاف عوائد الملكية وعوامل الإنتاج من وإلى الخارج، بالإضافة إلى تحويلات الأفراد من وإلى الخارج، والهبات والإعانات.

- القروض المقدمة للاقتصاد:

يعتبر العنصر الأكثر تأثيرا على تغيرات حجم الكتلة النقدية، بحيث تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس الودائع المقدمة لديها، المتمثلة في حسابات جارية. وهذا يؤدي الى زيادة وسائل الدفع المتاحة، أما سبب تقديم القروض فهو عدم كفاية وسائل الدفع المتاحة لدى الجمهور. ويمكن أن تكون القروض مباشرة بفتح حساب دائن، أو غير مباشر بخصم الأوراق التجارية.

تؤدي القروض الممنوحة الى زيادة الكتلة النقدية بحجم هذه القروض، وعندما يقوم المتعاملون بتسديد ديونهم تنقلص ديونهم بمعنى أن عملية الإقراض تؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، وعملية التسديد تؤدي إلى تقلصها.

- القروض المقدمة للخزينة العمومية:

تقوم الخزينة العمومية بتسيير مالية الدولة؛ بتحصيل إيرادات الميزانية العمومية وتسديد النفقات الواردة ضمن هذه الميزانية. لكن في بعض الأحيان يكون لديها عجز في تغطية النفقات بالإيرادات المحققة، بسبب تنوع النفقات (التسيير، التجهيز)، لهذا تلجأ الى طلب تمويل خارجي (الاقتراض لتمويل العجز)، وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية الأنواع التالية:

- قروض من البنك المركزي (تسبيقات)؛
- قروض من البنوك والمؤسسات المالية (عن طريق السندات)؛
- قروض من الجمهور على شكل سندات يتم الاكتتاب بها.¹

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 132-134.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعد النقود الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي المعاصر، حيث تتجاوز في تعريفها مجرد الأوراق والمسكوكات لتصبح قائمة على الثقة والقبول العام. وقد برزت أهميتها التاريخية كحل حتمي لمعالجة تكاليف المعاملات المرتفعة المرتبطة بنظام المقايضة، حيث ساهمت في فصل عملية البيع عن الشراء زمانياً ومكانياً، مما أدى إلى تعزيز التخصص وتقسيم العمل ورفع الكفاءة الاقتصادية بشكل عام؛

- شهدت النقود رحلة تطور طويلة ومعقدة عبر العصور، بدأت بمرحلة "اللامبادلة" أو الاكتفاء الذاتي، ثم انتقلت إلى "المقايضة" التي واجهت صعوبات مثل عدم توافق الرغبات وصعوبة قياس القيم. تلا ذلك ظهور "النقود السلعية" باستخدام سلع كالماشية والحبوب، ثم "النقود المعدنية" من الذهب والفضة لمتانتها وقابليتها للتجزئة، وصولاً إلى "النقود الورقية" بأشكالها المختلفة (النائبة والوثيقة والإلزامية)، ثم النقود المصرفية والإلكترونية، وانتهاءً بظهور العملات المشفرة مثل "البيتكوين" التي تعتمد على تقنية البلوك تشين، والتي تطرح تساؤلات جديدة حول مستقبل السياسة النقدية؛

- تتسم النقود بخصائص جوهرية تضمن فعاليتها، منها القبول العام، والقدرة على البقاء دون تلف (الاستدامة)، وسهولة الحمل، والتماثل بين وحداتها، والقابلية للتجزئة دون فقدان القيمة. ومن خلال هذه الخصائص، تؤدي النقود أربع وظائف محورية في الاقتصاد؛ فهي وسيط للتبادل يسهل التجارة، ومقياس للقيم يسمح بتقدير أثمان السلع، ومستودع للثروة يمكن ادخاره للمستقبل، وأداة لتسوية المدفوعات والديون الآجلة؛

- تمثل الكتلة النقدية إجمالي النقود المتاحة للتداول، ويتم قياسها عبر مجموعات نقدية متدرجة (M1, M2, M3, M4) بناءً على درجة سيولتها. ويُختتم الملف بتوضيح "مقابلات الكتلة النقدية"، وهي العناصر التي تفسر سبب إصدار النقود وتضمن قيمتها، وتتمثل في رصيد الذهب، والعملات الأجنبية، والقروض الممنوحة للاقتصاد أو للخزينة العمومية لتغطية العجز المالي.

المحور الثاني

النظم النقدية

المحور الثاني: النظم النقدية

يمثل النظام النقدي ضرورة وجودية للاقتصاد الحديث، لتوفيره وحدة حساب ووسيلة تبادل موحدة، مما ألقى نظام المقايضة غير الفعال وقلل من تكاليف المعاملات، كما أن استقراره يعد أمرا حيويا، إذ يمثل الأساس الذي تبنى عليه جميع العقود المالية والادخارات وضمن استمرار تدفق الرأسمال اللازم للتجارة والاستثمار.

حيث يعرف النظام النقدي بأنه الإطار المؤسسي والقانوني الذي تعتمد عليه سلطة سيادية لإدارة وإصدار وتداول العملة داخل منطقة اقتصادية محددة، وتاريخيا تطور من النماذج القائمة على السلع مثل المعيار الذهبي، إلى النظم الحالية التي تعتمد على العملة الإلزامية التي تستمد قيمتها من الثقة في الحكومة والقبول القانوني، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المحور التطرق إلى النظم النقدية، تعريفها، خصائصها، ركائزها وكذا أنواعها بشيء من التفصيل كما يلي.

1. تعريف النظام النقدي:

يعرف النظام النقدي بأنه: "مجموعة من القواعد التنظيمية والمؤسسات النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة اقتصادية معينة حسب أنواع النقود المستعملة وطرق إصدارها وقواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقود".¹

ويعرف كذلك بأنه: "بناء تتكون أركانه من مجموعة العلاقات والآليات والمؤسسات التي تضبط أدا البنوك في الاقتصاد وتنظيمه".²

كما، يعرف النظام النقدي بأنه: "مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم عملية إصدار النقود، بالإضافة إلى سحب العملة النقدية من التداول، وتحديد وحدة التعامل النقدي".³

وبناء على التعاريف السابقة نجد أن النظام النقدي يتضمن مجموعة من القواعد المنظمة للعمليات التالية:

¹ سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 26.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2015، ص 25.

³ حسين محمود سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 29.

- **تحديد وحدة النقد الأساسية:** و هنا تتحدد وحدة النقد الأساسية و كذلك الأنواع الأخرى من النقود المتداولة، و تحديد وحدة النقد الأساسية هو أساس كل نظام نقدي حيث يتم تحديد الوحدة النقدية الأساسية التي تنتسب إليها قيم الأنواع الأخرى من النقود، فإذا تحددت مثلا قيمة الوحدة الأساسية بمقدار معين من الذهب كانت الوحدة النقدية الذهبية هي النقد الأساسي لهذا النظام، و إذا كان النقد الأساسي هو الذهب أطلق على النظام نظام الذهب، و إذا كان النقد الأساسي هو الفضة أطلق عليه نظام الفضة و هكذا، أما إذا كانت قيمة النقد الأساسي لا تربطها علاقة ثابتة بأي نوع من المعادن سمي هذا النظام بالنظام الورقي.

- **إصدار النقود و سحبها من التداول:** و ذلك من خلال السلطة النقدية التي يترأسها البنك المركزي بصفته الجهة المسؤولة وحدها عن الإصدار النقدي و تحديد كميته، و غالبا ما تشاركه في هذه السلطة وزارة المالية.

- **المحافظة على القيمة التبادلية للعملة:** و يتم ذلك من خلال مجموعة القوانين و التشريعات والاجراءات الهادفة إلى رفع الكفاءة الإدارية للنقود و الائتمان داخل المجتمع، و بشكل يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها الدولة مثل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار العملة المحلية داخليا و خارجيا إضافة إلى أهداف أخرى مهمة.

2. خصائص النظام النقدي:

يجب الإشارة إلى أن درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي والنقدي في كل بلد، إلا أن كل نظام نقدي يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- الكفاءة والفاعلية:

يقصد بالكفاءة أن يكون النظام النقدي كفء في إدارة السياسة النقدية والجهاز المصرفي بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت فعالة، بما يسمح بتأمين حقوق المودعين ويكفل الأمان والضمان بين الأطراف المتعاملين في إطار النظام النقدي، ويسهر في ذات الوقت على التطبيق الصحيح للأنظمة والقواعد القانونية المتعلقة بإدارة النقود ما يعزز حالة الأمان والثقة كما أنه يضمن تحقيق استقرار تداول النقود وضمان قابليتها للوفاء بالالتزامات بكل يسر وسهولة وكذا استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود. إن المؤشر العام لكفاءة وفاعلية أي نظام

نقدي تكمن في مدى قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي وهو المؤشر الأساس الذي يتوقف عليه استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية للقاعدة أو النظام النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- المرونة:

يتعلق الأمر بتوفير السيولة النقدية عند المستوى المرغوب، فالنظام النقدي يجب أن يكون قادرا على توفير السيولة النقدية اللازمة لمواكبة حاجات الاقتصاد الوطني في أوقات الركود والانعاش الاقتصادي كما تتحقق مرونة النظام النقدي أيضا بسهولة قابلية تحويل النقود إلى العملات الأجنبية وبما يمكن من تسهيل اتمام مبادلات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

- الأولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية:

يعد النظام النقدي المرغوب في من تكون أولوياته الاقتصادية متعددة ومنها ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتأمين الاستقرار الاقتصادي ومن متطلبات هذا الأخير أن يكون النظام النقدي قادرا على تحقيق استقرار قيمة وحدة النقود، أي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود لأن في ذلك ترسيخا لقيم العدالة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم وأموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة عن عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية.

3. ركائز النظام النقدي:

يتكون النظام النقدي من الركائز التالية:¹

- **القاعدة النقدية:** وهي تعبر عن المعيار أو الأساس الذي يأخذ به المجتمع للتعبير عن القيم الاقتصادية وقياسها: وعلى هذا الأساس تتشكل القاعدة النقدية من الوحدة النقدية، والتي تتجلى في أبسط صورها في الأشياء المستخدمة في تقييم السلع وتداولها.
- **المؤسسات النقدية:** والتي تتشكل من مختلف الهيئات التي تضطلع بمسؤولية تزويد الاقتصاد بالنقود، وتنظيم تسيير هذه الأخيرة وتحديد كميتها الضرورية لحاجة الاقتصاد.
- **العلاقات النقدية:** والتي تعبر بشكل أساسي عن مجموع المسارات التي تسلكها النقود أثناء عملها في الاقتصاد والتي تسمى المسارات أو القنوات النقدية، وعند التكلم عن المسارات النقدية يجب وصف السلوك النقدي لحائزي النقود؛ أي تصرفاتهم فيما يتعلق بكيفية استعمال النقود وتداولها من خلال المسارات النقدية المتاحة.
- **الآليات النقدية:** والتي يقصد بها مجموعة القواعد التي تنظم التداول النقدي، كما تتضمن القواعد المنظمة للعلاقات بين مختلف المتعاملين بالنقود؛ أي الأعوان الاقتصاديين الماليين من جهة والأعوان الاقتصاديين غير الماليين من جهة ثانية.

4. أهداف النظام النقدي:

وتتمثل في:

- الحفاظ على قيمة الوحدة النقدية (استقرار الأسعار) وهو هدف للسياسة الاقتصادية.
- إدارة الكتلة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة (رواج كساد).
- الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية دولياً.

¹ سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،

5. أنواع النظم النقدية:

للأنظمة النقدية عدة أشكال وذلك حسب المعيار المستخدم، فحسب معيار القاعدة النقدية، تتخذ الأنظمة النقدية ثلاثة أشكال هي، النظام النقدي القائم على قاعدة المعدن الواحد، النظام النقدي القائم على قاعدة المعدنين، النظام النقدي الورقي الإلزامي، ويمكن التفصيل في كل نظام على حدى كما يلي.

1.5 نظام النقد وفق المعدنيين (الذهب و الفضة): يعكس النظام النقدي المعدني تطورا هاما في إدراك المجتمعات و نظرتها للنقود، كما يعبر الانتقال إلى النظام المعدني عن اتجاه بشري نحو التوافق حول ماهية النقود و مضمونها، و هو ما أدى إلى تضيق دائرة الأشياء التي تستخدم كنقود و في هذا الإطار كان هناك اتجاه إنساني تدريجي نحو استعمال المعادن النفيسة خاصة الذهب و الفضة كنقود.¹

و لقد نظم التداول النقدي في النظام القائم على أساس المعدنيين كما يلي:

- يتم تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من المعدنيين و ذلك بموجب قانون، و هذا ما يؤدي إلى تحديد العلاقة.

- بين قيمتي معدن الفضة و معدن الذهب و على أساس هذه العلاقة تعطى صفة القبول العام للمعدنيين.

- يمتلك الأفراد الحرية التامة في سك النقود لما يمتلكونه من ذهب و فضة.

- يتساوى القيمة التجارية و النقدية للمعدنيين فإذا خالفت القيمة التجارية النسبة القانونية المعطاة للمعدنين (بسبب تفاعل قوى العرض و الطلب) وجب تعديل القيمة (النسبية) القانونية للمعدنيين وفقا لمعطيات القيمة التجارية.

و لقد ظلت النسبة القانونية للمعدنين ثابتة نسبيا خلال فترة زمنية طويلة لكن هذا الاستقرار تغير مع مرور الزمن، و ذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في إنتاج و استعمال كل من المعدنين أو لإحداهما (العرض و الطلب عليهما). وعليه ظهرت اختلافات كبيرة في النسبة القانونية للمعدنيين من جهة و القيمة التجارية لهما من جهة أخرى، فأصبح المعدن ذو القيمة التجارية المنخفضة أكثر تداولاً كنقود و المعدن ذو القيمة التجارية العالية أقل تداولاً كنقود.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، ص 28.

وبذلك ظهرت فكرة النقود الجيدة والنقود الرديئة والمعروفة بقانون "غريشام": النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول، حيث أن الأفراد يقومون بتداول النقود الرديئة والاحتفاظ بالنقود الجيدة واستعمالها لأغراض تجارية، وبذلك فالنقود الجيدة تختفي من التداول والنقود الرديئة تسود إلى التداول.

وكما حدث تغير في صفة الجودة لصالح أحد المعادن كلما تحدث عملية إصلاح نقدي حيث تغير النسبة القانونية بينهما وهكذا إلى أن توصلت هذه الإصلاحات لإتباع النظام النقدي الذهبي.

2.5 نظام النقد وفق المعدن الواحد:

في ظل هذا النظام يتم اعتماد معدن واحد كالذهب مثلا أو الفضة ويقصد به العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهاته العملة وفقا لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعاء محدد من الذهب.

من خصائص هاته القاعدة أولا وجود علاقة كمية بين كمية النقود المتداولة في الدولة وكمية الذهب التي بحوزة السلطات النقدية، وثانيا وجود علاقة ثابتة قانونية بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب أي وجود سعر ثابت لوحدة النقد بالنسبة للذهب، ثالثا ارتباط العملة الوطنية بالذهب يجعل من العملة الوطنية عملة دولية أيضا بسبب أن الذهب سلعة عالمية، وكذا استعداد السلطات النقدية لبيع وشراء الذهب دون قيود لقد سادت قاعدة الذهب خلال الفترة من سنة 1858-1914 م، ويرجع ذلك الى المميزات التي يتمتع بها الذهب كونه سهل التخزين وغير قابل للتلف ويمكن تشكيله إلى قطع ذات أوزان مختلفة وقدرته على الحفاظ على قوته الشرائية وقد مر هذا النظام بثلاث مراحل، وهي:

1.2.5 نظام المسكوكات الذهبية:

يمثل نظام المسكوكات الذهبية الشكل الأول لقاعدة الذهب وأقدمها، حيث تداولت فيه المسكوكات الذهبية بمفردها أو إلى جانبها أوراق نقدية نائبة أو نقود اختيارية، ولكن في جميع الحالات كانت المسكوكات هي النقد الأساسي أو النهائي. يتحقق هذا النظام وفقا لمجموعة من الشروط منها أولا ضرورة تعيين نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن وعيار معينين. كما يشترط وجوب توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة. وكذا وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية. وكذا حرية تحويل

العملات الأخرى المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب ووجوب توافر حرية كاملة لاستيراد وتصدير الذهب لهذا النظام مجموعة من المزايا، منها أنها تسمح بتداول النقود الأخرى إلى جانب المسكوكات، كما اتبعت معظم الدول هذا النظام ولفترة طويلة، ومن أهم مزاياه هو التزامه بتساوي القيمة الشرائية للنقود وللذهب، ما يعاب على هذا النظام هو توجه السوق العالمية نحو احتكار الذهب من أجل السيطرة على السوق على اعتبار أن الذهب أصبح وحدة التداول، هذا الطلب لم يقابله توسع في إنتاج الذهب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار

2.2.5 نظام السبائك الذهبية 1925-1936

ظهر هذا النظام نتيجة زيادة الطلب على النقود أي المسكوكات نتيجة لتطور الحياة وزيادة حاجيات المجتمع من جهة وارتفاع النفقات الحربية خلال الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى، وأما هذا الوضع اضطرت البنوك إلى إصدار نقود بغطاء نسبي إذ تعذر تحويل الذهب إلى مسكوكات لعدم كفاية احتياطات الذهب، وكذا تعذر نقل الذهب من إنجلترا إلى بلدان أخرى،

في سنة 1921 عقدت كل من إنجلترا، فرنسا، إيطاليا وأمريكا مؤتمر "جنوا" بإيطاليا من أجل إيجاد بدائل لهذا النظام الذي سيؤدي إلى استنزاف ملكيتها من الاحتياطات الذهبية وحدث نقص في الاحتياطي من الذهب، وقد كانت من نتائج هذا المؤتمر إلغاء نظام المسكوكات الذهبية وتبني نظام السبائك الذهبية ابتداء من سنة 1925، مع وضع شروط لعملية سك وصهر العملة وشروط على عملية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، ليختفي الذهب من التداول ويأخذ مكانه كغطاء للأوراق التي تصدرها المصارف المركزية التي لم تعد تتمتع بحرية كاملة للصرف بالذهب.

3.2.5 نظام الصرف بالذهب:

بموجب هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية لبلد معين على أساس الذهب مباشرة بل ترتبط بقيمة عملة دولة على نظام قاعدة الذهب، وهكذا تكون هاته الدولة تابع لدولة متبوعة، وبالتالي لا تحتاج الدولة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب لديها لكونها ترتبط بسعر صرف ثابت بين عملتها والعملة الأصلية للدولة المرتبطة بالذهب، من مزايا هذا النظام أن تتميز الدولة التابعة بامتيازات الدولة المتبوعة وتسير على قاعدة الذهب حتى ولو لم تملك ذهب، كما أن عملة البلد التابع تبقى دائما قوية، كما أن هناك سعر صرف ثابت بين عملة

البلد التابع والبلد المتبوع، ومن المزايا أيضا الاقتصاد في استخدام النقود، من خلال جواز استخدام فائض نقود البلد المتبوع وكذا ربح تكاليف تخزين الذهب وحراسته، وصهره. أما ما تعلق بسلبياته فإنه وإن تعرضت الدولة المتبوعة لأزمات فينعكس ذلك على الدولة التابعة. ومن أهم السلبيات المساس بسيادة البلد التابع، حيث يصبح مرتبطا بالبلد المتبوع اقتصاديا وسياسيا.

4.2.5 أسباب انهيار نظام قاعدة الذهب:

لم يصمد نظام قاعدة الذهب طويلا، فقد ازداد الطلب على الذهب مرة أخرى نتيجة أزمة الكساد العالمي سنة 1929، حيث ارتفعت الأسعار وانهارت أسعار الصرف وأفلست الشركات وشهد العالم خراب ودمار الهياكل الاقتصادية مما أدى إلى انهيار قاعدة الذهب سنة 1931 أما عن الأسباب التي أدت إلى ذلك فيمكن إجمالها في ما يلي:

- ازدياد الطلب على الذهب من أجل تغطية العملات أدى إلى انخفاض الإنتاج العالمي من الذهب.

- توسع الحكومات في الإصدار النقدي دون الاهتمام بتوفير الاحتياطي من الذهب من أجل تمويل النشاطات الاستثمارية.

- سوء توزيع الاحتياطات الذهبية نتيجة استحواذ الدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا) على النصيب الأعلى من الذهب.

- قيام البلدان الصناعية المتقدمة بإتباع سياسة الحماية التجارية لتقوية مراكزها الاقتصادية وذلك من خلال القيود الجمركية والسياسية النقدية وبالتالي اختلفت الأسعار بين الدول وأصبحت العلاقات بين قيمة العملة الوطنية وسعر الذهب الموحد محليا ودولياً مختلفة.

3.5 النظام النقدي الورقي الإلزامي:

النظام النقدي الورقي هو "ذلك النظام القائم على إصدار عملات نقدية ورقية من خلال السلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي، دون أن يكون صلة بالاحتياطي من الذهب لدى الدولة، وإنما يتم الإصدار النقدي بناء على مقتضيات نمو النشاط الاقتصادي، والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وقيمة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي والعملات القابلة للتحويل والمقبولة لتسوية المعاملات الدولية"¹ كما يعرف بأنه النظام القائم على البنكنوت

¹ عبد الصمد السعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص 54-55.

المستقل الذي تنقطع فيه العلاقة بين وحدة النقد الوطنية والمعدن النفيسة، فما يصدره البنك المركزي من أوراق نقدية لا يعتمد نهائياً على كمية المعادن النفيسة.¹

والنظام النقدي الورقي مبني على قاعدة النقود الورقية والتي تعتبر من أحدث القواعد النقدية ويرجع الاعتماد عليها إلى الأزمات الاقتصادية والنقدية التي تعرضت لها القاعدة الذهبية والتي تراكمت والحرب العالمية الثانية 1939-1945، حيث تعذر الانصياح لشروط القاعدة الذهبية، فأوقفت معظم الدول قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، و تعرف قاعدة النقود الورقية بأنها:²

"القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقود إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة وغير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة إبرائية غير محدودة"، بمعنى آخر هي القاعدة التي لا تعرف فيها الوحدة النقدية بالنسبة إلى سلعة معينة (مثلاً الذهب في ظل قاعدة الذهب) بل تعرف بنفسها، وبالتالي لا يصبح هنا النقد الانتهائي (الأساسي) سلعة ذات قيمة تجارية كما هو الحال في قاعدة النقد المعدني، حيث كانت المسكوكات الذهبية نقداً متداولاً وتتداول معه نقود اختيارية أو نائبة قابلة للتحويل إلى نقد معدني (ذهبي) انتهائي أو في حالة السبائك الذهبية (أين النقد المصدر الاختياري قابل للتحويل إلى سبائك ذهبية)، ففي ظل قاعدة النقود الورقية أصبحت النقود الورقية الاختيارية نقداً قانونياً إلزامياً غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وبالتالي أخذت مكان النقد المعدني وأصبحت نقداً انتهائياً، وتعرف هذه النقود بالنقود القانونية لأن القانون يضفي عليها صفة الشرعية لكي تؤدي وظيفة النقود في إبرام الذمم و سداد الديون، وهي تتمتع بالقبول العام بموجب القانون والذي يفرض التعامل بها والثقة في الجهة التي أصدرتها.

وتتصف النقود الورقية بما يلي:³

- لا يوجد لها قيمة ذاتية مثل النقود السلعية؛
- غير قابلة للصرف بالذهب؛
- لا يوجد لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب؛

¹ ابراهيم خريس، اقتصاديات النقود والمصارف دراسة مقارنة، دار الأوبرا للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 67-68.

² محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 91.

³ ابراهيم خريس، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- يتميز النظام الورقي بمرونة أكبر في الإصدار، والذي يؤدي إلى دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وذلك حسب الحالة الاقتصادية السائدة، وهذا يعتمد على السياسة النقدية المتبعة. ومن أسباب انتشار النقود الورقية نذكر:

- الإفراط في إصدار النقود الورقية، فصار من المتعذر قبول إمكانية تحويل الأوراق إلى ذهب، والاستجابة لكل طلبات السحب، فقابلية الإبدال إلى ذهب أصبحت غير قابلة للتحقق عمليا ففي كثير من الحالات تؤدي إلى نضوب الاحتياطي الذهبي المستخدم في التغطية؛
- عدم مرونة كميات الذهب للاستجابة لحجم التوسع في النشاط الاقتصادي فتجاوز معدل نمو السلعي معدل نمو المعدن؛

- اعتماد حكومات البلدان خلال الحروب على سياسة الاحتفاظ بالذهب لمقابلة احتياجات التمويل الحربي وتسديد الالتزامات الخارجية، واستعمال النقود الورقية استعمالا إجباريا، أي فصل الصلة بين المعادن والنقود الورقية خلال فترة الحرب، وفي ظل هذه الحالات الاستثنائية تم إعطاء صفة القبول العام للنقود الورقية من جهة، وأعطى للسلطات النقدية إمكانية بنا نظام نقدي ورقي مستقل عن المعدن.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يُعد النظام النقدي الركيزة المؤسسية والقانونية التي تدير تداول العملة داخل النشاط الاقتصادي، وهو ضرورة وجودية لإلغاء نظام المقايضة وتقليل تكاليف المعاملات. ويقوم هذا النظام على أربعة أركان أساسية هي: "القاعدة النقدية" التي تُستخدم كمعيار للقيم، و"المؤسسات النقدية" المسؤولة عن إصدار النقود، و"العلاقات النقدية" التي تمثل مسارات انتقال النقود، وأخيراً "الآليات النقدية" التي تنظم قواعد التداول بين مختلف المتعاملين؛
- يتميز النظام النقدي الكفاء بمجموعة من الخصائص الحيوية، أبرزها الفاعلية في إدارة السياسة النقدية وحماية حقوق المودعين، والمرونة في توفير السيولة اللازمة لمواكبة دورات الرواج والكساد، بالإضافة إلى السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر حماية القوة الشرائية لوحدة النقد. وتتمثل أهدافه الكبرى في الحفاظ على استقرار الأسعار داخلياً، وضمان استقرار قيمة العملة الوطنية دولياً، وإدارة الكتلة النقدية بما يتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد؛
- تاريخياً، شهدت النظم النقدية تحولات كبرى، بدأت بـ "نظام المعدنين" (الذهب والفضة) الذي واجه تحديات نتيجة تقلب قيمتهما التجارية، وظهر قانون "غريشام" حيث طردت النقود الرديئة النقود الجيدة من التداول. تلا ذلك "نظام المعدن الواحد" (قاعدة الذهب) الذي ساد في أزهى عصوره بين 1858 و1914، وتطور عبر مراحل ثلاث: نظام المسكوكات، ثم السبائك، وصولاً إلى نظام الصرف بالذهب، قبل أن ينهار نتيجة أزمة الكساد الكبير عام 1929 وزيادة النفقات الحربية التي جعلت الاحتياطات الذهبية غير كافية لتغطية التوسع النقدي.
- وفي العصر الحديث، استقرت المجتمعات على "النظام النقدي الورقي الإلزامي"، وهو نظام مستقل تتقطع فيه الصلة بين العملة والمعدن النفيس، حيث تستمد النقود قيمتها من قوة القانون والثقة في الجهة المصدرة (البنك المركزي). ويتميز هذا النظام بمرونة عالية تسمح للسلطات النقدية بالتحكم في حجم الإصدار النقدي لدفع عجلة النشاط الاقتصادي، رغم أنه يتطلب سياسة نقدية حذرة لتجنب الإفراط في الإصدار الذي قد يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية واستقرار القيمة.

المحور الثالث

النظريات والمدارس النقدية

المحور الثالث: النظريات والمدارس النقدية

بعدما فرغنا في المحورين السابقين من قضية النقود، تطورها التاريخي ووظائفها، وعرض مختلف النظم النقدية، مع خصائصها وركائزها، توصلنا إلى الدور البالغ الأهمية للنقود في الحياة الاقتصادية، إلا أننا لم نتمكن من فهم الدافع الأساسي للطلب على النقود، لذا سنحاول في هذا المحور التطرق للخلفية الفكرية الاقتصادية والتحليلية للطلب على النقود وعرضها. من خلال النظريات والمدارس النقدية بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية ومن ثم الكينزية وأخيراً المدرسة النقدية الحديثة لفريدمان، ومن هنا نطرح التساؤلات التالية: ما هي ظروف نشأة كل نظرية؟ مضمونها؟ تقييمها؟. وهو ما سنجيب عليه فيما يلي.

1. النظرية النقدية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر ظاهرة التضخم والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول.

1.1 ظهور النظرية النقدية الكلاسيكية:

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد، كما تعود أفكار هذه النظرية إلى الملاحظات التي قدمها الاقتصادي الفرنسي جون بودان، من حيث أن زيادة كمية النقود المتداولة نتيجة توارد العديد من المعادن النفيسة خاصة في المستعمرات الإسبانية، أدت هذه المعادن إلى زيادة عرض النقود وبالتالي انخفاض قيمتها.¹

كما تطرق لهذه النظرية جون لوك و دافيد هيوم و ريتشارد كانتيون الذي يعتبر أول من أشار إلى فكرة سرعة التداول، بالإضافة إلى دافيد ريكاردو، فقد طبق هذا التحليل على النقود الورقية مفسراً حالة التضخم التي سادت في أوروبا، و توصل إلى أن قيمة النقود تتغير عكسياً و نسبياً مع كميتها.

¹ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 520.

أما بالنسبة للفلاسفة العرب أمثال ابن خلدون والمقريري أول من وضع العلاقة بين الذهب و الفضة و المستوى العام للأسعار، حيث أن المقريري أوضح أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم و ارتفاع المستوى العام للأسعار.¹

و تعود أول محاولة لصياغة نظرية كمية النقود في شكلها الرياضي للاقتصادي سيمون نيوكومب عام 1886، إلا أنها لم تنتشر و لم تطبق، و الصيغة النهائية تكاملت على يد أيرفينج فيشر عام 1917، و أطلق عليها اسم معادلة التبادل لفischer و التي تم تطويرها لاحقا على يد مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبردج و هم ألفريد مارشال و بيجو و أطلقوا على معادلتهم اسم معادلة كامبردج أو ما تعرف كذلك بمعادلة الأرصد النقدية.²

2.1 أسس و افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

يمكن اختصارها فيما يلي.

1.2.1 أسس النظرية النقدية الكلاسيكية:

تتمثل أسس (مبادئ) النظرية النقدية الكلاسيكية فيما يلي³:

- الحرية الاقتصادية:

بالاعتماد على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" لأدم سميث فإن حرية الفرد في نشاطاته، عمله وملكيته تجعله يعمل على تحقيق المنفعة العامة بالتزامن مع مصالحه الخاصة.

- عدم تدخل الدولة:

يقتصر عمل الدولة على خدمة المجتمع في مجالات النفع العام كالدفاع، الأمن... إلخ.

- الملكية الخاصة:

تعتبر الملكية الفردية أحد أهم الأسس في النظام الرأسمالي و الذي لا يرد أي تعارض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة باعتبار التوافق التلقائي.

- مبدأ المنافسة الحرة:

و هذه الحرية في المنافسة تحقق التقدم الاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

¹ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص94.

² عبد الحفيظي أحمد، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 27.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص9-

- قانون السوق:

اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى العمالة (التشغيل) الكاملة بحيث أن العرض يخلق طلبا دائما مساويا له (قانون المنافذ لساى).

- مبدأ الربح:

يعتبر الربح أهم حافزا يدعو للإنتاج.

- مبدأ حيادية النقود:

يعتبر الكلاسيك أنه ليس هناك دور تلعبه النقود في أي نشاط اقتصادي ما عدا أنها وسيط للمبادلة.

- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:

أكد الكلاسيك على مسألة التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة باعتبار عدم تأثر المتغيرات الكبرى في الاقتصاد بالنقود.

2.2.1 افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

وتتمثل في ثلاث افتراضات و هي: ¹

- ثبات حجم المعاملات: T

تفترض النظرية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، و أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة، فحجم المعاملات وفقا لهذه النظرية يعتبر بمثابة متغير خارجي، و عليه حجم المعاملات والنشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها.

- ثبات سرعة دوران النقود: V

يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة، وتقوم النظرية النقدية الكلاسيكية على أساس مفاده أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير و مستقلة عن كمية النقود مثل: (درجة كثافة السكان، مستوى تقدم و تطور الجهاز المصرفي...).

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار P بتغير كمية النقود M :

و هذا يعني أن كل تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة و الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فزيادة النقود ستؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار و العكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (كمتغير مستقل) و المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) أي $P=f(M)$ و هذا في ظل ثبات حجم المعاملات و سرعة دوران النقود.

3.1 النظرية الكمية للنقود و طريقة الأرصدة النقدية:

لقد تطورت النظرية الكلاسيكية كما ذكرنا سابقا في شكل معادلات صاغها كل من فيشر ومارشال كما يلي:

1.3.1 معادلة التبادل لفischer (النظرية الكمية للنقود):

معادلة التبادل نسبت إلى إرفنج فيشر Irving Fisher و هو إحصائي أمريكي (1867-1947)، توصل إلى صياغة النظرية الكمية باستخدام معطيات إحصائية عن الاقتصاد الأمريكي، انطلق من أن سوق النقد يكون في حالة توازن لما يكون الطلب على النقود مساوي للعرض عليها.

و يمكن تقديم الصياغة الرياضية لمعادلة التبادل كما يلي: ¹

$$D=S \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

D: الطلب على النقود.

S: عرض النقود.

- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات و التي تساوي حجم المعاملات T مضروب بالمستوى العام للأسعار P.

$$D=P \times T \dots\dots\dots (2)$$

- و أن عرض النقود يساوي كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها.

$$S=M \times V \dots\dots\dots (3)$$

- بتعويض D و S بما يساويها في المعادلة (1) و المعادلة (2) نجد:

¹ محمد سحنون، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص46.

$$M \times V = P \times T$$

و بالتالي فإن معادلة التبادل لفيشر هي : $MV=PT$

تحدد قيمة النقود ومن ثم المستوى العام للأسعار بناء على تفاعل 3 محددات أساسية وهي: كمية النقود، سرعة تداول النقود، وحجم المعاملات، و تؤكد هذه المعادلة أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى (حجم الإنتاج، سرعة تداول النقود) فإن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة مباشرة و في نفس اتجاه تغير كمية النقود، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود.

2.3.1 معادلة كامبردج (معادلة الأرصدة النقدية):

هي بمثابة الطريقة الثانية لتفسير قيمة النقود، فقد استند عليها مجموعة من أساتذة مدرسة كامبردج للاقتصاد السياسي¹ في عرض وتقديم مجموعة من الأصول الرياضية تدور حول تفسير قيمة النقود.

خضعت معادلة التبادل إلى إعادة صياغة أولى من طرف بيجو Pigou فقد أخذ بعين الاعتبار فقط الدخل النهائي Y و سمح ذلك بالمرور من معادلة التبادل لفيشر إلى معادلة الدخل لبيجو و التي يمكن كتابتها كالتالي:

$$MV=PY \dots \dots \dots (1)$$

كما تمكن مارشال Marshal لاحقا من إعادة صياغة هذه المعادلة، وتم ذلك بإجراء قسمة طرفي المعادلة (1) على V وتصبح المعادلة كالتالي:

$$M=1/V.PY \dots \dots \dots (2)$$

وإذا قمنا بوضع $K=1/V$ تصبح المعادلة:

$$M=k.PY \dots \dots \dots (3)$$

إذا معادلة كامبردج هي : $M=k.PY$

k : معامل التفضيل النقدي (جزء من الدخل النقدي الذي يريد الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود).

¹ ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص ص 58-60.

تقوم معادلة كامبردج على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل و أخيرا على المستوى العام للأسعار، إذن معادلة كامبردج تشير إلى وجود علاقة طردية بين كمية النقود M والتفضيل النقدي k بشرط ثبات الدخل Y و المستوى العام للأسعار P .

4.1 تقييم النظرية النقدية الكلاسيكية:

- إيجابيات النظرية: و تتمثل في: ¹
- محاولتها إيجاد علاقة مباشرة و تناسبية بين كمية النقود و الأسعار.
- جاءت متفقة تماما مع الواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن.
- استعملت المعطيات الحسابية في التعبير عن المفاهيم والظواهر الاقتصادية.
- اعتمادها على الأسلوب العلمي في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر.
- انتقادات النظرية: و تتمثل فيما يلي: ²
- عدم القدرة على التنبؤ بحدوث الكساد (1929-1933).
- لم تأخذ بعين الاعتبار أهم متغير والمتمثل في سعر الفائدة.
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود فهي تتغير بتغير حجم المعاملات أو ظروف السوق.
- عدم واقعية ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج والنشغيل وبالتالي لا يتحقق التناسب الطردي بين كمية النقود و مستوى الأسعار، و كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على الأسعار.

¹ عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير " دراسة تحليلية قياسية"، ألفا للوثائق، ط 1، عمان، الأردن، ص 56.

² تلمساني حنان، مطبوعة محاضرات اقتصاد نقدي و أسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص 43.

2. النظرية النقدية الكينزية:

قامت النظرية النقدية الكينزية على فروض تخالف الفروض التي قامت عليها النظرية النقدية الكلاسيكية (التقليدية)، وتعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة في التحليل الفكري الاقتصادي.

1.2 ظهور النظرية النقدية الكينزية:

بعد عجز الفكر الكلاسيكي عن تحليل وعلاج الأزمة العالمية المعروفة بالكساد الكبير (1929-1933) التي طالت الدول الرأسمالية والتي شهدت انخفاضات متكررة في سرعة تداول النقود وبالتالي تغييرها عبر الزمن، وهو ما يخالف افتراضات النظرية الكلاسيكية، تم التحول من دراسة التغير في مستوى الأسعار إلى دراسة سلوك النقود وأثره على النشاط الاقتصادي، وهذا بمثابة تحليل نقدي جديد على يد المدرسة الكينزية بقيادة الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز (1883-1946)، وقد رأى كينز أن حجم الإنتاج (الدخل الوطني) يمكن أن يتحدد عند مستوى دون التشغيل الكامل ومن ثم فإنه غير ثابت، وخلافا للكلاسيك الذين اهتموا بدراسة كمية النقود وأثرها على الأسعار، اهتم الكينزيون بالعوامل التي تؤثر في الادخار و الاستثمار من حيث علاقتهما بالإنتاج و بالأسعار، أي اهتموا بدراسة الطلب على النقود (نظرية التفضيل السيولة النقدية) ودراسة مستوى الدخل الوطني الذي يعتمد على الطلب الكلي الفعال، لتحديد قيمة النقود من خلال نقطة التوازن بين المطلوب والمعروض منها .

2.2 افتراضات النظرية النقدية الكينزية:

تتمثل أهم الافتراضات في :

- عدم حيادية النقود، وقد سعى كينز إلى الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.
- ضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، ويرى كينز أنه من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية ورفع من مستوى الانفاق العمومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي.
- رفض فروض الكلاسيك والتي تنص على أن المجتمعات تسودها حالة من التشغيل التام عند التوازن (التشغيل الجزئي هو الحالة السائدة)¹.

¹ العجاج فاطمة الزهراء، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، كلية الاقتصادية و المالية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص 22.

- الاستهلاك هو الذي يعمل على زيادة وتشجيع الاستثمار وليس الادخار، حيث يؤدي الاستهلاك إلى زيادة الطلب على الانتاج بينما يؤدي انخفاضه إلى حالة الركود.
- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب والحقيقة ان الطلب هو الذي يخلق العرض (دراسة السوق قبل الإنتاج).
- انتقاد فكرة أن سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية (مرتبطة بسوق السلع والخدمات يتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار)، واثبات أنه مرتبط بسوق النقد (يتحدد في السوق النقدي حسب العرض والطلب على النقود).
- ثبات وحدة الأجر طالما وجود تعطل لعناصر الانتاج (العمل في المدى القصير).

3.2 مضمون النظرية النقدية الكينزية:

يمكن التطرق لها في العناصر التالية:

1.3.2 عرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها والمتوفرة في فترة زمنية معينة، و يتم تحديد كمية النقود من طرف السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها: أثر الكمية النقدية على المستوى العام لأسعار (معدل التضخم) و حالة النشاط الاقتصادي و معدل النمو، و حسب كينز يعتبر عرض النقود متغير خارجي، أي لا يتحدد في إطار السوق النقدي، فالكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة، و هو ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة .

2.3.2 الطلب على النقود:

أوضح كينز بأن الأعوان الاقتصاديون يطلبون النقود لثلاث دوافع رئيسية وهي :

- دافع المعاملات.

- دافع الاحتياط.

- دافع المضاربة.

- الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يتأثر هذا النوع من الطلب على النقود بمستوى الدخل الذي يتقاضاه هؤلاء الأعوان (الأفراد الذين يستهلكون وأصحاب المشاريع الاستثمار)، و يعتبر دافع المعاملات أكثر الدوافع شيوعا

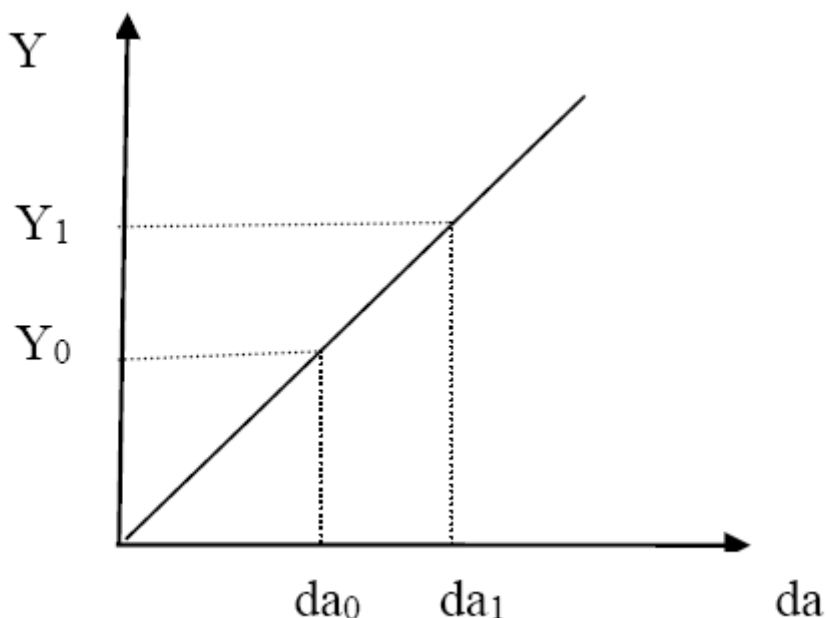
و يتناسب مع الدخل في المدى القصير، حيث يمكن كتابة دالة الطلب بدافع المعاملات كالتالي: $Mt1=F(y)=ay$

وهذا الدافع مطابق للدافع الكلاسيكي الوحيد في الطلب على النقود.¹

- الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

حيث يحتفظ الأفراد بالنقود بغرض مواجهة الظروف والأموال الطارئة غير المتوقعة (مرض، فقدان العمل...) والتي تتطلب انفاقا نقديا، بالإضافة لاحتفاظهم بالنقود من أجل الوفاء بما في ذممهم من ديون و التزامات نقدية في فترة مستقبلية معينة،² وهي دالة تابع لدخل و تكتب كالتالي: $Mt2=F(y)=ay$ ، ويمكن توضيح كل ذلك في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): يوضح الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

¹ العجاج فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 23.

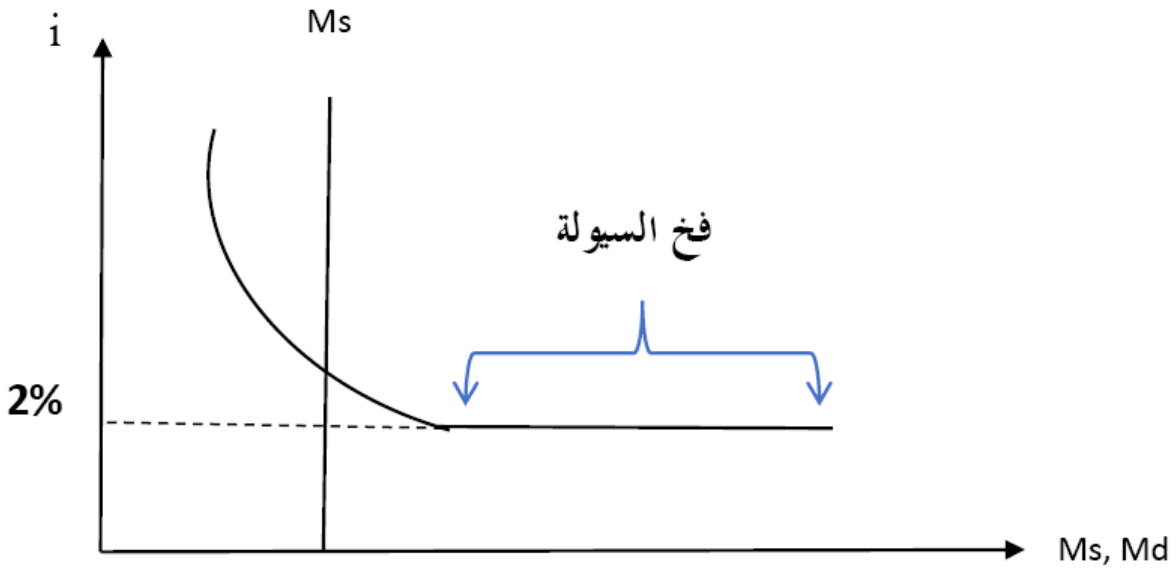
² سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود لبعجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص 100.

- الطلب على النقود بدافع المضاربة:

يهدف دافع المضاربة إلى الاستفادة من تقلبات الأسعار المتوقع حدوثها في أسواق الأوراق المالية، حيث اعتبر كينز أن تقلبات الطلب على النقود لدافع المضاربة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية، أي توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة (شراء سندات)، حيث ينخفض التفضيل النقدي لغرض المضاربة عند المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة، ويزداد هذا التفضيل عند مستويات منخفضة لأسعار الفائدة (فخ السيولة). ويمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة كالتالي¹:

$$Ma=A-gi$$

الشكل رقم (02): يوضح الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

¹ تلمساني حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

- فح السيولة عند كينز: إذا اقترب معدل الفائدة من أقل مستوى يمكن أن يصل إليه، فإن المتعاملين الاقتصاديين يمتنعون عن توظيف مدخراتهم في السندات ويفضلون الاحتفاظ بها على شكل نقود، هذه الحالة تعرف بـ "مصيدة السيولة" بمعنى زيادة عرض النقود سوف تتحول إلى نقود سائلة يُحتفظ بها بصيغة الاكتناز، وليس هناك من يرغب بالاحتفاظ بالسندات، وحالة فح السيولة تعكس عدم فعالية السياسة النقدية في تغيير معدلات الفائدة في فترات الكساد، فزيادة كمية النقود في الاقتصاد لن تؤدي إلى دفع الأفراد للتخلي عن النقود ومن ثم عدم معالجة حالة الكساد، ولحل مشكلة فح السيولة اقترح كينز اتباع سياسات مالية وليس نقدية (تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي).

3.3.2 التوازن في السوق النقدي عند كينز:

يحدث عندما يتقاطع منحني العرض النقدي والطلب على النقود ويتحدد بذلك سعر الفائدة التوازني، ولا بد هنا أن نشير مرة أخرى أن الطلب على النقود يعبر عن تفضيل الأفراد للسيولة وتتحدد بدوافع المعاملات اليومية والمضاربة والاحتياط أما العرض النقدي فهو كمية ثابتة تحددها السلطات النقدية، و رياضيا على النحو التالي: ¹

$$Ms=Md$$

$$Ms=Mt1+Mt2+Ma$$

$$Ms=\alpha y+A-gi$$

$$Y_{LM} = (Ms-A+gi)/\alpha$$

معادلة LM تمثل جميع التوليفات التي تحقق التوازن في سوق النقود.

¹ سعيد سامي الحلاق و محمد محمود لبعجلوني، مرجع سبق ذكره، ص108.

4.3.2 تأثير النقود على الأسعار (النموذج الكينزي):

يعالج كينز هذا النموذج عبر تأثير النقود (M) على الأسعار (P) و يميز بين حالتين هما:
- **حالة التشغيل الناقص (الجزئي):** و تعني هذه الحالة وجود موارد وطنية معطلة أي غير مستغلة خاصة اليد العاملة (وجود بطالة)، وهنا فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الانفاق والطلب الفعال بنفس النسبة وبشكل طردي، هذا يؤدي إلى زيادة التشغيل بنفس النسبة والاتجاه مع ثبات الأجور، و يستلزم هذا زيادة الانتاج وبالتالي تؤدي إلى ثبات الاسعار.

- **حالة التشغيل الكامل:** يتميز التشغيل الكامل بالاستخدام الكلي لكافة الموارد الانتاجية الوطنية خاصة العمل، ومنه فإن الزيادة في كمية النقود تؤدي الى زيادة الانفاق والطلب الفعال الذي ينجم عنه ارتفاع الطلب على العمل، لكن لا يمكن الزيادة لأن العمل ثابت (التشغيل ثابت) لعدم وجود موارد معطلة وبالتالي ارتفاع الأسعار.

4.2 تقييم النظرية النقدية الكينزية:

- **ايجابيات النظرية:** والتي تتمثل فيما يلي: ¹
- تعتبر الأفكار الاقتصادية لكينز ثورة في عالم الاقتصاد بحيث أن تحليله يعتبر تحليلا نقديا.
- يعالج التحليل الكينزي عددا من المشاكل الاقتصادية التي واجهت الحكومات حيث يربط بين الدراسة التحليلية و السياسة الاقتصادية للبلاد.
- أعطى للنقود دور في تحديد مستوى الدخل والتشغيل (النقود لها عدة وظائف).
- اهتم بسعر الفائدة وقام بتحليل آثاره في الاقتصاد النقدي واستعمله كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

- انتقادات النظرية: و تتمثل في:

- لم تتعرض النظرية لتحليل مشاكل الدول النامية يل اهتمت بالدول المتقدمة.
- انصب تحليله على دراسة حالة الكساد (ايجاد حل) مما جعل أفكاره تعجز عن تفسير أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية التي عرفت بالكساد التضخمي (الاهتمام بتحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية عن طريق زيادة الكتلة النقدية).

¹ العجاج فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بنقطة التقاء عرض النقود مع منحني الطلب على النقود بدافع السيولة دون أن يدرس أثر زيادة الدخل على سعر الفائدة لأن زيادة الدخل او انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة.¹
- افترضت النظرية الكينزية وصول الاقتصاد إلى حالة فح السيولة وهي حالة خاصة قد لا يصل إليها الاقتصاد.

3. النظرية النقدية الحديثة (فريدمان):

بعد التطرق للنظرية الكلاسيكية والكينزية بشيء من التفصيل، نحاول التعرض للنظرية التي جاءت بعدهما وهي النظرية النقدية الحديثة أو المعاصرة على يد ميلتون فريدمان، والتي حاولت الجمع بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، من خلال عرض ظروف نشأتها، مضمونها وكذا محاولة تقييمها كما يلي.

1.3 ظهور النظرية النقدية الحديثة:

شهد الفكر النقدي بعد وفاة كينز مساهمات عديدة لتحليل الطلب على النقود و قد ارتبطت هذه المساهمات بمدرسة شيكاغو، و على رأس هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، الذي استعرض أفكاره في مقال له بعنوان "النظرية الكمية للنقود" الذي صدر عام 1956 و مقال بعنوان "الطلب على النقود" عام 1959،² و على عكس كينز الذي بحث عن دوافع الطلب على النقود، و اعتبر أن السندات هي بديل الرصيد النقدي الذي يمكن للأفراد أن يستثمرو فيها، فريدمان لم يعطي اهتماما كبيرا بدوافع الطلب على النقود، و اعتبر أن الطلب عليها مثل أي سلعة يخضع لتحليل المنفعة و العائد، كما أنه أضاف في نظريته إلى السندات العديد من البدائل الأخرى مثل: الأسهم، الأصول غير المادية... إلخ.

2.3 افتراضات النظرية النقدية الحديثة:

تتمثل أهم افتراضات النظرية النقدية الحديثة فيما يلي:

- عدم حيادية النقود (النقود = الثروة).
- استقلالية كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار هي سببية فقط وليست تناسبية.

¹ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود، دار وائل، الأردن، 1996، ص 201.

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

- سرعة دوران النقود غير مستقرة، لكن يمكن التنبؤ بها من خلال دالة الطلب على النقود.
- ارتباط الفكر الاقتصادي بهذه المدرسة بمبدأ الحرية الاقتصادية وتجنب التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية.¹

3.3 نظرية الطلب على النقود عند فريدمان:

يمكن التعرض لها من خلال العناصر التالية:

1.3.3 عرض النظرية:

استطاع فريدمان من خلال مقالته التي نشرها سنة 1956 تطوير نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، وبالرغم من إشارة فريدمان إلى فيشر مرارا إلا أن نظريته كانت أقرب إلى تحليل كينز و مدخل كمبردج، أما عن دوافع الطلب على النقود عند فريدمان فتتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة و الأسعار و العوائد من الأشكال الأخرى البديلة للإحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، و الطلب على النقود جزء من نظرية رأس المال (الثروة)، و يتوقف على نفس العوامل المحددة للطلب على السلع و الخدمات، أي يتوقف على العوامل التالية: الثروة الكلية، أسعار وعوائد مختلف الأصول، الأذواق وترتيب الأفضليات.²

من منظور هذه النظرية أن الثروة الكلية هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة أما المكونات الأخرى للثروة فتتنوع بين الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية فضلا عن الاستثمار البشري.

وتتكون الثروة من العناصر التالية:³

- النقود: و هي أكثر العناصر سيولة كما أنها تحقق عائدا نقديا عند إيداعها في البنك والمتمثل في الفائدة، و نرسم لها ب: P.

¹ بن قدور علي و بيرير محمد، السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2018، ص ص 27-28.

² طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

³ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-71.

- السندات: هي قيمة ثابتة من القيمة الإسمية للسند، و يطلق على عائد السند سعر الفائدة، و تتحدد بعاملين و هما سعر الفائدة و قيمة السند الفعلية في السوق خلال فترة زمنية معينة، و نرمز لها ب: R_b .

- الأسهم: هي إحدى الأصول المالية التي تعطي لحاملها الحق في الحصول على نسبة معينة من أرباح المشروعات و تتوقف هذه الأرباح على المستوى العام للأسعار، و يرمز لها ب: R_e .
- الأصل العيني (الطبيعي): هي رأس المال المادي مثل: الآلات، العقارات، و تتوقف قيمة عائدها على المستوى العام للأسعار و معدل تغيرها و الاهتلاك الذي تتعرض له، و يرمز لها ب: W_g .

- رأس المال البشري: وجد فريدمان صعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري، إلا أنه يمكن أن يحدد بالعلاقة التالية: W_h
العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية مضروبة في النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية

- الأذواق: أو ما يطلق عليها بترتيب الأفضليات وبالأصح هي متغيرات تؤثر في الأذواق و يرمز لها ب: U ، و هي متغيرات غير ثابتة تعتمد على تغير الظروف مثلا في حالات الحرب و الأزمات قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على أشكال سائلة أو شبه سائلة (ذهب) بدلا من استثمارها في أصول مالية أو عينية.

2.3.3 دالة الطلب على النقود:

كل العناصر الستة المذكورة في عرض النظرية تصبح ممثلة بالعلاقة التالية:

$$M=f(P, R_b, R_e, W_g, W_h, U)$$

4.3 تقييم النظرية النقدية الحديثة:

- إيجابيات النظرية: نذكر منها: ¹
- اعتمدت على تطبيق أوسع لنظرية الخيارات من خلال تعدد الأصول (نقدية، مالية، بشرية)، وتعدد أسعار الفوائد المؤثرة في الاقتصاد، على عكس النظرية الكينزية التي اعتمدت على أصل واحد (السندات) و سعر الفائدة.
- اعتبرت النقود والسلع كبدائل، بينما أهملت النظرية الكينزية الأصول الحقيقية في بناء دالة الطلب على النقود وهذا يعني أن التغير في كمية النقود يلعب دورا في التأثير في حجم الانفاق الكلي في الاقتصاد.
- اعتبرت ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحتة، ومصدرها هو نمو عرض كمية النقود بسرعة أكبر من حجم الإنتاج، ومنه فإن مصدر الارتفاع التضخمي هو زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- انتقادات النظرية: وتتمثل في:
- قامت النظرية أساسا على تجديد وإحياء نظرية فيشر لكنها بدأت تحليلها أيضا من أن كمية النقود هي المؤثر في مستوى الأسعار وتجاهلت العملية العكسية.
- أعطت هذه النظرية أهمية بالغة للتغيرات النقدية في شرح وتفسير التقلبات الاقتصادية الكلية، حيث بالغت في دور النقود والسياسة النقدية كمؤثر في النشاط الاقتصادي.
- المعادلة النهائية لهذه النظرية تعترضها صعوبات تتمثل في اعتمادها على العديد من المتغيرات التي يصعب حسابها وتقديرها كميًا (عائد رأس المال البشري، متغيرات الأذواق) ومن ثم فالمعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

¹ تلمساني حنان، مرجع سبق ذكره، ص 55.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور يمكن استخلاص النتائج التالية:

- النظرية النقدية الكلاسيكية: تستند هذه المدرسة إلى "النظرية الكمية للنقود"، وتفترض أن النقود "حيادية"، أي أنها مجرد وسيط للتبادل لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية كالإنتاج والتشغيل. وترى أن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار؛ فكل زيادة في عرض النقود تقابلها زيادة بنفس النسبة في الأسعار، وذلك بافتراض ثبات سرعة دوران النقود وحجم المعاملات في المدى القصير. وقد صاغ "فيشر" هذه العلاقة في معادلة التبادل الشهيرة، بينما ركزت "مدرسة كامبردج" على العوامل النفسية والرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة؛

- النظرية النقدية الكينزية: جاءت كثرة على الفكر الكلاسيكي بعد أزمة الكساد الكبير، حيث رفض "كينز" فكرة حيادية النقود وأكد أنها تؤثر بشكل فعال على النشاط الاقتصادي من خلال سعر الفائدة. وقدم كينز "نظرية تفضيل السيولة"، موضحاً أن الأفراد يطلبون النقود لثلاثة دوافع: المعاملات، الاحتياط، والمضاربة. كما تميزت هذه المدرسة بالقول إن التوازن الاقتصادي قد يحدث عند مستوى "تشغيل ناقص" (وجود بطالة)، وأن زيادة النقود في هذه الحالة تؤدي لزيادة الإنتاج وليس الأسعار، محذرةً في الوقت ذاته من "فخ السيولة" الذي يجعل السياسة النقدية غير فعالة؛

- النظرية النقدية الحديثة (ميلتون فريدمان): أعادت هذه المدرسة إحياء النظرية الكمية للنقود ولكن من منظور "نظرية الثروة" وطلب الأصول؛ حيث اعتبر "فريدمان" أن النقود أصل مالي يُطلب لما يوفره من عائد ومنافع، تماماً كالسندات والأسهم ورأس المال البشري. وترى هذه المدرسة أن التضخم هو "ظاهرة نقدية بحتة" ناتجة عن نمو عرض النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، ورفضت أفكار كينز حول فخ السيولة، مشددة على ضرورة الحرية الاقتصادية واستقلال السياسة النقدية عن التدخل الحكومي المباشر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المحور الرابع

أدوات السياسة النقدية وأهدافها

المحور الرابع: السياسة النقدية وأدواتها

تمثل السياسة النقدية التي تتولى صياغتها وتنفيذها البنوك المركزية المستقلة ركيزة أساسية لا غنى عنها في إدارة دفة الاقتصاديات الحديثة، تتجاوز أهميتها مجرد تنظيم السيولة لتصبح محركا رئيسيا للاستقرار الاقتصادي العام والتنمية المستدامة، حيث تعد الإطار الذي يحدد القواعد النقدية للحياة الاقتصادية مؤثرة بشكل مباشر في كل قرار استهلاكي واستثماري. وبعبارة أخرى تتبثق الأهمية القصوى للسياسة النقدية من تأثيرها العميق في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تمس حياة الأفراد والشركات والدولة بأكملها.

هذه الأهمية تجعل البنك المركزي بسياسته النقدية الفاعل الأكثر تأثيرا في صياغة المشهد الاقتصادي المعاصر. وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المحور عرض المفاهيم الأساسية الخاصة بالسياسة النقدية، أنواعها، أدواتها، أهدافها وكذا شروط نجاحها كما يلي.

1. تعريف السياسة النقدية:

تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريفات السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

تعرف السياسة النقدية على أنها "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في القوة الشرائية للمجتمع".¹

كما تعرف على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، بما يتفق وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

كما تعرف أيضا بأنها "مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني".²

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

² لطلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 59.

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".¹

لذا فإن أي تعريف شامل لا بد أن يضم العناصر التالية:

- الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية.
- استعمال الإجراءات في التأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان الاقتصادية.

- تحقيق أهداف تحددها السلطة النقدية.

ومما سبق نستنتج أن السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة".

2. أنواع السياسة النقدية:

يمكن تقسيم السياسة النقدية حسب الوضع الاقتصادي السائد إلى:²

- **السياسة النقدية الانكماشية:** يتم اللجوء إلى هذا النوع عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة، أي لعلاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، حيث يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة عن طريق إحدى الإجراءات التالية: زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، زيادة سعر إعادة الخصم، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، أو إقناع البنوك التجارية بتقليل الإقراض (الائتمان). عن طريق هذه الإجراءات يقوم البنك المركزي بتخفيض عرض النقود، و ذلك من خلال تقليل السيولة لدى الأفراد و لدى الحكومة، فيؤدي ذلك إلى خفض الطلب الكلي و بالتالي إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات وبذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- **السياسة النقدية التوسعية:** يلجأ البنك المركزي إلى هذه السياسة عندما يكون هناك ركود أو انكماش في الاقتصاد (أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي)، حيث يقوم البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي عن طريق إحدى الإجراءات التالية: التقليل من نسبة

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 53.
² بن شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مقال بمجلة (المالية و الأسواق)، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016، مستغانم، الجزائر، ص 76.

الاحتياطي القانوني، تخفيض سعر إعادة الخصم، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، أو إقناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض، و بالتالي زيادة الطلب على السلع و الخدمات.

3. أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف نهائية للسياسة الاقتصادية، وذلك عبر تحقيق أهداف أخرى تعرف بالأهداف الوسيطة كسعر الصرف وأسعار الفائدة. وتتمثل الأهداف النهائية فيما يلي :

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

- العمالة الكاملة.

- تحقيق نمو اقتصادي.

- توازن ميزان المدفوعات.

1.3 الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يعد هدفا رئيسيا لضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي استقرار الأسعار إلى انتعاش الأنشطة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي.¹ إن عدم استقرار المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين، وبين المنتج والمستهلك، وبين العامل وصاحب العمل، وذلك داخل الدول وبين الدول مما يترتب عليه عدم استقرار طويل الأجل، الأمر الذي يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة.

إن التضخم يعني أن النقود غير قادرة على القيام بدورها كوحدة حساب عادلة، كما يجعلها مقياسا غير عادل للمدفوعات المؤجلة ومخزنا للقيمة غير موثوق فيه، فالتضخم يضيف فاعلية النظام النقدي.²

وبالتالي فالمحافظة على استقرار الأسعار هو هدف أساسي للسياسة النقدية من أجل السيطرة على تقلبات الأسعار، التي تؤدي إلى تقلبات عنيفة للاقتصاد، وقد أكدت النظريات النقدية على العلاقة الوثيقة بين مستوى الأسعار والعرض النقدي، فضبط الأسعار تقتضي ضبط

¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 94.

² محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصاريف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ط 3، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992، ص 52.

معدل زيادة كمية النقود المعروضة، وقد أكدت تجارب دول على ذلك، حيث تكون نسبة زيادة المعروض النقدي تتلائم ونسبة زيادة مستوى الإنتاج.

2.3 العمالة الكاملة:

من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية يجمع الاقتصاديون إلى ضمان توظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل، وذلك ببلوغ أعلى تشغيل ممكن من الموارد الطبيعية وما يرافقها من عوامل انكماشية وذلك عن طريق رفع الطلب الكلي.¹

وقد تطرقت عدة نظريات لتحقيق العمالة الكاملة:²

- النظرية الكلاسيكية: وذلك من خلال تخفيض الأجور التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج ثم زيادة الطلب على الإنتاج، وقد لقي هذا الاتجاه معارضة شديدة وخاصة في ظل ظهور النقابات والاتحادات العمالية.

- النظرية الكينزية: ذهبت إلى أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة التشغيل وتناقص البطالة، وهنا يجب أن تعمل السلطات على زيادة المعروض النقدي من أجل تنشيط الطلب الكلي الفعال.

3.3 تحقيق نمو اقتصادي:

يدل النمو الاقتصادي على زيادة في الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة أو زيادة قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات.³

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضامر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وذلك من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثل، من خلال زيادة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي.

¹ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 80-81.

² وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوصعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 173.

³ مفتاح صالح، النقود السياسة النقدية: المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2005، القاهرة، مصر، ص ص 17-18.

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب مجموعة من العوامل وهي توفر الموارد والقوى العاملة، والتقدم التقني وحسن التنظيم، إضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية المناسبة. ويعتبر الاستثمار أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي فمن خلال التحكم في المعروض النقدي تستطيع السياسة النقدية التأثير في النمو الاقتصادي وهذا بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار.

4.3 توازن ميزان المدفوعات:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سواء في جانب المدفوعات الذي يشمل أثمان السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو في الجانب الآخر وهو المتحصلات من صادرات الدولة من السلع والخدمات، وقد يحصل هناك اختلال بين الجانبين كما أنه قد يحصل هناك اختلال بين التوازن الداخلي والخارجي. ويؤدي سعر الصرف دور بارز في وضعية ميزان المدفوعات فضلا عن دوره المحلي والعالمي، وقد تستخدم أدوات لضبط حالات الاختلال في ميزان المدفوعات منها تخفيض قيمة العملة المحلية.¹

4. أدوات السياسة النقدية:

يحتل التحكم في وسائل الدفع وتنظيمها في المجتمع أهم أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد، فالبنك المركزي بإمكانه امتصاص النقود الزائدة عن احتياجات التداول أو عمليات التمويل وبإمكانه أن يوفر أرصدة نقدية جديدة، فالأوضاع الاقتصادية المختلفة تجعله يتخذ إجراءات نقدية مناسبة تتفق والأهداف الاقتصادية المرجوة، مستخدما في ذلك مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة كما يلي.

1.4 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية):

يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها:

- تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال ذه الإجراءات

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو تتطلب موارد مالية كبيرة، إن استعمال هذه الأدوات يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول.¹

ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، في أوقات التضخم بقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير الائتمان إجبارية.²

– النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديده عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، بذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي.

– قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.³

– التأثير والإقناع الأدبي:

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية تعليمات وإشارات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.⁴

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 256.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للنشر، الجزائر، 1993، ص 39.

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الطلب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.¹

2.4 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية):

تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في مجموعة من التقنيات التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وهي:

- سياسة إعادة الخصم:

تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل معدل فائدة محدد (سعر إعادة الخصم)، ومقابل ذلك يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية قروضا تستخدمها لدعم سياستها الائتمانية (أي لزيادة القروض الممنوحة للزبائن). ويقصد بمعدل إعادة الخصم السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية والقروض التي يقدمها البنوك التجارية،² ويتم استخدام سياسة إعادة الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في حجم الائتمان والكتلة النقدية في الاقتصاد كما يلي:

- في حالة التضخم: يكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار، وهنا يعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية تعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك على منح القروض فيقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وبذلك ترتفع تكلفة حصول البنوك على القروض، وستحجم بذلك عن التوسع في إعادة خصم الأوراق

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² ابراهيم خريس، مرجع سبق ذكره، ص 174.

التجارية التي بحوزتها، وستتكشف السيولة المتاحة لديها للقراض مما يفرض عليها رفع سعر الفائدة على القروض التي تتيحها لعملائها، وسيترتب عن ذلك انخفاض في طلب الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات على الائتمان المصرفي، وبالتالي سيتخفض حجم الإنفاق الكلي مما يساهم في التخفيض من حدة الظروف التضخمية.

- في حالة الركود: يكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل، وهنا يعتمد البنك المركزي سياسة توسعية، فيقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه أي تخفيض تكلفة الحصول على القروض، فتلجأ البنوك لتقديم المزيد من الأوراق التجارية التي بحوزتها إلى البنك المركزي لخصمها، وعليه، تزيد السيولة المتاحة لديها للقراض وينخفض سعر الفائدة على قروضها وعلى الودائع تحت طلب والآجلة، مما يشجع رجال الأعمال والمؤسسات على زيادة الطلب على الائتمان ويزيد حجم الإنفاق الكلي مما يساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

- سياسة الإحتياطي الإلزامي (الإجباري):

وفقا للقوانين الرقابية للبنك المركزي، فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياطي إلزامي لا يتقاضى منه البنك التجاري فائدة، وذلك لأغراض الرقابة على الائتمان، ويتم استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في حجم الائتمان والكتلة النقدية في الاقتصاد كما يلي:

- في حالة التضخم: يعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية، فيرفع نسبة الإحتياطي الإجباري للتخفيض من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتخفيض حجم الكتلة النقدية الموجودة في الاقتصاد.

- في حالة الركود: يعتمد البنك المركزي سياسة توسعية، فيخفض نسبة الإحتياطي الإجباري لتمكين

البنوك التجارية من التوسع في الإقراض ومنح الائتمان.

- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدي (ما بين البنوك) من أجل شراء أو بيع الأوراق المالية والسندات بصفة عامة وسندات الخزينة بصفة خاصة، وذلك لغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية في السوق،¹ ويتم استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في حجم الائتمان والكتلة النقدية في الاقتصاد كما يلي:

- في حالة التضخم: يعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية، فيتدخل في السوق بائعا للأوراق المالية الحكومية بهدف تخفيض السيولة وتقليص حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.
- في حالة الركود: يعتمد البنك المركزي سياسة توسعية، فيتدخل في السوق النقدي مشتريا للسندات والأوراق المالية الحكومية بهدف زيادة السيولة في الاقتصاد.

5. قنوات انتقال أثر السياسة النقدية:

تعتبر قناة الانتقال عن الطريق أو المسار الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط، ويمكن حصر هذه القنوات كما يلي²:

1.5 قناة سعر الفائدة:

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنها ارتفاع تكلفة رأس المال.

وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

2.5 قناة الأصول:

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما

¹ كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 107.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص ص

قناة "توبين" للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة "أثر الثروة على الاستهلاك".

- **عبر القناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فيخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام؛

- **عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

3.5 قناة الائتمان:

وتتقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

- قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف. ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو؛

- قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر اقتراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

4.5 قناة سعر الصرف:

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها، مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار وانخفاض أسعار وارداتها، وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وتعود أهمية سعر الصرف

إلى كون تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي، وتعمل قناة سعر الصرف من خلال قناة سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي لنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة، مما ينعكس سلباً على الصادرات ومنه على وضع الحساب التجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي.

5.5 قناة الإعلان:

يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلان بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.¹

كما تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي هي: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال المالي الخاص والعام، قطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام، والقطاع الخارجي.

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 61.

6. شروط نجاح السياسة النقدية:

لنجاح السياسة النقدية مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي: ¹

- نظام معلوماتي متطور وفعال: يتمثل في توفير كافة المعلومات عن الاقتصاد باعتبار أن السلطة النقدية تم بمراقبة حالة الأسواق، وما يحدث فيها من اختلال أو التوازن بالرغم من أن هذا ليس هدفا من أهدافها إنما تقوم بذلك من أجل إدارة النقود التي تعد وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، وهي أداة للتعامل في كل الأسواق، وهذا ما يدل على أن السياسة النقدية تؤثر على جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود.
- تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية: أي كلما تكفلت السياسة النقدية بهدف وحيد زاد ذلك في فعاليتها، فاهتمام السياسة النقدية بعدة أهداف في وقت واحد قد يخلق تصادم بينهما يمكن أن يؤدي إلى عجز السلطة النقدية فتحول إلى إدارة طبع الأوراق ذات قبول عام.
- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسة في مجمل النشاط الاقتصادي: وهذا يعني معرفة دور الحكومة وجمع إنفاقها بالنسبة للدخل ومعرفة السياسة الحكومية هل هي مادية أو اجتماعية بالإضافة إلى معرفة قدرة قطاع الأعمال الخاصة (مالي/غير مالي) وبالنسبة إلى الناتج الكلي ودرجة الخصوصية مثلا في هذا الاقتصاد هذه المعلومات وغيرها يمكنها أن تزيد من فعالية السياسة النقدية التي تعتبر جزءا من كل هذا.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث للمتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة النقدية منها.
- نظام سعر الصرف: فالسياسة تتأثر بمستوى سعر الصرف فتكون أكثر فعالية في الاقتصاد ذو سعر الصرف المرتفع أكثر من اقتصاد ذو سعر الصرف الثابت.
- تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية: من شروط نجاح السياسة النقدية أيضا ضرورة تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية أي ميل حدي للاستيراد ليس كبير ومرونة للأسعار النسبية.

¹ دحمان بن عبد المفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج تكييف صندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، ص

- توفر البلاد على مناخ استثمار قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات المختلفة.
- تمتع السلطة النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية: فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية بافتراض التسيير الكفاء.
- حساسية الاستثمارات لسعر الفائدة: فمعدل الاستثمارات يعلق بدرجة كبيرة بسعر الفائدة.
- ضعف نشاط السوق الموازي: فكلما كان نشاط السوق الموازي ضعيفا كلما كانت إمكانية نجاح السياسة النقدية أكبر ففوة نشاط السوق الموازي تعرقل تقدم نجاح السياسة النقدية.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر السياسة النقدية الركيزة الأساسية لإدارة الاقتصادات الحديثة، ويتولى صياغتها وتنفيذها البنك المركزي بصفته سلطة مستقلة. وتُعرف بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير في عرض النقود (الكتلة النقدية) وأسعار الفائدة، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو الاستقرار. وتتجاوز أهميتها مجرد تنظيم السيولة لتصبح المحرك الرئيسي للاستقرار السعري، والدخل الوطني، والتنمية المستدامة، حيث تؤثر قراراتها بشكل مباشر على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للأفراد والشركات؛

- تسعى السياسة النقدية لتحقيق أربعة أهداف كبرى تعرف بـ "المربع السحري": أولاً، استقرار المستوى العام للأسعار لحماية القوة الشرائية؛ ثانياً، تحقيق العمالة الكاملة عبر رفع معدلات التشغيل وتقليل البطالة؛ ثالثاً، تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال زيادة الناتج القومي الحقيقي؛ ورابعاً، توازن ميزان المدفوعات وضمان استقرار سعر صرف العملة المحلية بما يخدم تنافسية الاقتصاد في التجارة الخارجية؛

- يستخدم البنك المركزي نوعين من الأدوات للتحكم في النقود: الأدوات المباشرة (الكيفية)، وهي إجراءات إدارية مثل "تأطير الائتمان" (تحديد سقف للقروض)، وتحديد نسب السيولة، والإقناع الأدبي للبنوك. أما الأدوات غير المباشرة (الكمية)، فهي الأكثر شيوعاً وتشمل: "سياسة إعادة الخصم" (التحكم في سعر الفائدة الذي يفرضه المركزي على البنوك)، و"سياسة الاحتياطي القانوني" (نسبة الودائع التي يجب تجميدها لدى المركزي)، و"سياسة السوق المفتوحة" (دخول المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية لتعديل حجم السيولة)؛

- يتوقف نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على توفر عدة شروط؛ أهمها استقلالية البنك المركزي عن الضغوط السياسية، ووجود نظام معلوماتي متطور لمراقبة الأسواق بدقة. كما تتطلب السياسة الناجحة تحديد هدف أساسي واضح لتجنب التصادم بين الأهداف، ووجود مرونة في الجهاز الإنتاجي للاستجابة للتغيرات، بالإضافة إلى مناخ استثماري جاذب، وسوق مالي متطور، وضعف في نشاط السوق الموازي الذي قد يعرقل فاعلية الإجراءات الرسمية.

المحور الخامس

مسار السياسة النقدية في الجزائر

في ظل الإصلاحات

المحور الخامس: مسار السياسة النقدية في ظل الإصلاحات في الجزائر

بعدما فرغنا في المحاور السالفة من مناقشة القضايا النظرية للسياسات والمدارس النقدية، نحاول في هذا المحور أن نقوم بعملية إسقاط لهذه القضايا على الواقع الاقتصادي الجزائري، لتتعرف على وضعية السياسة النقدية أهدافها وأدواتها، إذ تتمتع السياسة النقدية في الجزائر بخصوصية كبيرة، إذ انتقلت مؤخرًا من التركيز على استيعاب السيولة الزائدة الناتجة عن عوائد المحروقات إلى سياسة تهدف بشكل مباشر إلى الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي خاصة مع صدور القانون النقدي والمصرفي 2023، حيث يركز بنك الجزائر على استقرار الأسعار، استقرار الصرف، دعم النمو وعصرنة المنظومة البنكية وتعزيز الصيرفة الإسلامية، مستخدما في ذلك العديد من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، رغم الصعوبات التي تكتنف العملية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المحور، من عرض الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر إلى الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر إلى التحديات التي تضعف فعالية هاته السياسة في الجزائر.

1. الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر:

يتشكل الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر من مجموعة من القوانين والأنظمة التي تطورت باستمرار رغبة من الجزائر في إصلاح منظومتها النقدية والمصرفية من أجل مواكبة التحديات الاقتصادية والمالية العالمية وتعزيزها للحوكمة والشفافية والشمول المالي. حيث عرفت الإصلاحات في الجزائر صدور قانون النقد والقرض وتعديلاته، والقانون النقدي والمصرفي كأحدث وأهم إصلاح لسنة 2023، مع التركيز على الاستقرار النقدي والمالي كهدف أساسي للسياسة النقدية في كل هاته القوانين. وفيما يلي عرض لمختلف الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة 1990.

1.1 قانون النقد والقرض 90-10:

يمكن القول أن كل الإصلاحات النقدية والبنكية التي سبقت فترة التسعينات¹ لم تأت بنتائج مرضية، لأنه لم يتم تطبيقها حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها

¹ قانون البنك والقرض لسنة 1986، وتعديله سنة 1988.

كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المصرفي قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10.

1.1.1 مضمون القانون 90-10:

القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، يعد نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأتم معنى الكلمة وذلك للتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية ودور البنك المركزي، وكذلك لضعف الوساطة المالية، وتم إصدار هذا القانون ليُجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي في وظيفة الوساطة المالية، والبنك المركزي في ممارسة السياسة النقدية.¹

2.1.1 مبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي²:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثه بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وفي تسيير السياسة النقدية.

¹ عبد الحق بو عتروس ومحمد دهان، أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مقال بمجلة (الاقتصاد والمجتمع)، العدد 05، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 10.

² أنظر : - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، 344-347.

- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11، مقال بمجلة (الواحات للبحوث والدراسات)، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012، ص 100-103.

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية. فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملة القرض، وبالتالي فإن تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية المعهودة في السابق، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع لبعض القوانين.

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد أي منح القروض لبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض. وقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية: **وحيدة**، ليضمن انسجام السياسة النقدية؛ **مستقلة**، ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية؛ **موجودة في الدائرة النقدية** لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

- وضع نظام بنكي على مستويين:

ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجاري، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك، ويحدد

القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله.

3.1.1 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001:

إن أول تعديل خضع له قانون النقد والقرض هو ذلك الذي تمّ بموجب الأمر 01-01، المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10، وذلك بتاريخ 27 فيفري 2001، وكان ينصب هذا التعديل حول تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين¹:

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر.

الهيئة الثانية: وتتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بدور السلطة النقدية.

2.1 قانون النقد والقرض لسنة 2003:

صدر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003، و الذي ألغى سابقه قانون النقد والقرض 10-90، في ظرف تميز بضعف كبير في أداء القطاع البنكي، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، بحيث جاء هذا النص التشريعي بهدف التقيد بالنقاط التالية:²

- الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض.
- توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، حيث نصت المادة 62 من الأمر 03-11 بتحديد مجلس النقد والقرض للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، وتحديد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، والتأكد من نشر المعلومات في السوق التي ترمي إلى مخاطر الاختلال.
- توسيع تركيبة مجلس النقد والقرض، وذلك بإضافة شخصين لهما خبرة ودراية بالمشاكل المالية، وثلاثة موظفين سامين.
- تدعيم استقلالية لجنة الرقابة البنكية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، وامتدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

¹ روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مقال بمجلة (اقتصاديات شمال افريقيا)، العدد 22، المجلد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص 70.

² الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، الجزائر.

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي والبنكي: وذلك عن طريق: إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة وتسيير الأرصدة والديون الخارجية.
- إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتمثلة بالتسيير، التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة خصوصا رئيس الجمهورية.
- تمويل عمليات إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع في البلاد.
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط البنكي والمالي.
- توفير أحسن حماية للبنوك والمؤسسات المالية والزبائن: وذلك عن طريق: تعزيز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيريها، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو هذه المخالفات.
- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع وللتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات البنكية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري البنك.
- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية التي تم إنشاؤها من خلال هذا الأمر.
- توضيح وتعزيز شروط سير مركزية المخاطر. وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لمحتوى القانون 90-10، هذا من جهة ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة وتطبيق قواعد الحذر في البنوك خاصة بعد حدوث أزمة البنوك الخاصة.

1.2.1 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

إن الأمر المؤرخ 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض نص على أن بنك الجزائر مكلف بالتحقق من سلامة وصلاية الجهاز المصرفي في إطار تعزيز الاستقرار المالي وذلك عن طريق¹:

- تعزيز الإطار المؤسسي.
 - مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
 - حماية الزبائن.
 - تحسين نوعية الخدمات البنكية.
- إضافة إلى ذلك جاء هذا التعديل لتعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة

¹ الأمر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر.

رقابتها الداخلية حيث يتمثل الهدف من ذلك إلى:

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها.
- الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.
- صحة المعلومات المالية.
- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تساعد في المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها و تتبعها.

كما نص هذا التعديل 04-10 على ضرورة المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في اطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51 % على الأقل من الرأسمال، كذلك تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص في البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية دون أن تعطيها هذه المشاركة الحق في التصويت، إضافة إلى ذلك جاء هذا التعديل بشروط جديدة تخص التنازل عن أسهم هذه البنوك و المؤسسات المالية و الأوراق المماثلة لها لاحقا، حيث منع التعديل الذي أدخل على نص المادة 94 من القانون كل عملية تنازل عن أسهم و ما شابهها لا تتم داخل الوطن وطبقا للتشريع و التنظيم الوطنيين الساريين. كما تضمن التعديل المدخل على نص هذه المادة حكما يقضي بامتلاك الدولة لحق الشفعة على كل عملية تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة لكل بنك أو مؤسسة مالية.

2.2.1 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

منذ جوان 2014 عرفت أسعار البترول انخفاض كبيرا في الأسواق العالمية، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني نظرا لاعتماده الكبير على إيرادات صادرات المحروقات خصوصا على مستوى السيولة المصرفية، حيث لجأت الحكومة إلى آخر الحلول من خلال التوجه إلى طباعة البنك المركزي مزيدا من الأوراق النقدية لتجاوز إسقاطات الأزمة و شح المداخيل الوطنية والتراجع الرهيب لمستويات السيولة النقدية على مستوى البنوك، حيث أقر قانون النقد والقرض في تعديل أخير شراء السندات المالية تصدرها الخزينة العمومية.

وعدّل القانون 17-10 المادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض،¹ وتضمن هذه المادة بأنه "بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة"، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية، من خلال رفع ما يعرف الحد الأدنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي المقدر بـ 10 % وعلى هذا الأساس، فإنّ لجوء الحكومة إلى هذا الخيار يكشف عمق الأزمة المالية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها على الصعيد الاقتصادي، رغم التدابير المتخذة لتقليص النفقات العمومية، فيما سيفرض اللجوء إلى طباعة المزيد من النقود دون أن يكون هناك ما يقابلها من القدرة الإنتاجية ستؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني، حيث سترفع نسب التضخم إلى مستويات كبيرة بالموازاة مع تراجع قيمة الدينار الجزائري.

وأشارت المادة المعدلة المادة 45 مكرر " إلى أنّ خيار شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية سيوجه لتحقيق جملة من الأهداف ذكرت في مقدمتها تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار"، وأوضح التعديل أن هذه الآلية توضع حيز التنفيذ لمراقبة إنجاز ما يعرف ببرنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وذكرت المادة أن آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم تحدد من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.

¹ القانون 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 11 أكتوبر 2017، الجريدة الرسمية، الجزائر.

3.1 القانون النقدي والمصرفي 23-09:

يعتبر القانون النقدي والمصرفي 23-09 الصادر في 21 جوان 2023، بمثابة إلغاء للأمر 03-11، من أجل مواصلة عملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة 1990، وقد جاء القانون 23-09 لتحقيق جملة من الأهداف تعكس رغبة الجزائر في عصنة وتطوير المنظومة المصرفية والمالية ومواكبة التحديات الاقتصادية والمالية العالمية دعماً لزيادة الشفافية والشمول المالي.

1.3.1 أهداف القانون 23-09:

يمكن حصرها فيما يلي¹:

- التكيف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي.
- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف.
- العمل على تعزيز الحوكمة في كل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي.
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني.
- زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المالية المصرفية والشمول المالي.
- إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لتصبح أكثر فاعلية.
- إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكييف القوانين بما يتلائم مع منتجات الصيرفة الإسلامية.
- توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية وهو الدينار الرقمي الجزائري والذي يصدره ويديره بنك الجزائر.

¹ رنان مختار، الجيل الثالث من الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09، مقال بمجلة (أبحاث اقتصادية معاصرة)، العدد 01، المجلد 06، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2023، ص ص 286-287.

2.3.1 مضمون القانون 09-23:

يمكن تلخيص كامل مضامين القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 09-23 في ثلاثة محاور رئيسية، مع تفرعاتها الأساسية:

1.2.3.1 إعادة تنظيم و حوكمة بنك الجزائر¹:

يركز هذا المحور على تقوية استقلالية وهيكل البنك المركزي لضمان فعالية السياسة النقدية والاستقرار المالي.

- الاستقلالية والعهد:

- تحديد أهداف البنك المركزي بوضوح (أهداف السياسة النقدية)، مع التركيز على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

- إقرار نظام العهدة (5 سنوات) لمحافظ ونواب محافظ البنك، لضمان الاستقرار والحياد السياسي.

- إعادة هيكلة الهيئات:

- تعديل تركيبة وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض ليشمل الترخيص لمختلف المؤسسات المالية الجديدة (بنوك رقمية، مكاتب صرف، إلخ).

2.2.3.1 توسيع وتنوع القطاع المصرفي والمالي²:

يتناول هذا المحور إدخال أطر قانونية جديدة لتنوع الخدمات المصرفية، ودعم الرقمنة والشمول المالي.

- إدخال مؤسسات مالية جديدة:

- وضع تعريف وإطار قانوني لترخيص البنوك الرقمية (Digital Banks).

- إقرار الترخيص ل مقدمي خدمات الدفع (PSPs) لتطوير المدفوعات الإلكترونية.

- السماح بإنشاء مكاتب الصرف لتنظيم سوق الصرف الأجنبي.

¹ القانون 09-23، الصادر بتاريخ 27 جوان 2023، الجريدة الرسمية، العدد 34، الجزائر، المادة 84/74/6/3.

² القانون 09-23، مرجع سبق ذكره، المادة 20/18/13/12.

- تكريس الصيرفة الإسلامية:

وضع إطار قانوني شامل للأنشطة المتعلقة بـ الصيرفة الإسلامية (التي أصبحت تشمل بنوكاً ومؤسسات مالية متخصصة بالكامل، وليس مجرد شبائيك).

- تمويل الاقتصاد:

من خلال السماح بإنشاء بنوك استثمارية لدعم المشاريع الكبرى وتمويل الاقتصاد الوطني.

3.2.3.1 تعزيز الإشراف المصرفي والاستقرار المالي¹:

يهدف هذا المحور إلى تقوية الرقابة لمنع الأزمات وحماية النظام المالي من المخاطر.

- تدعيم الرقابة المصرفية:

- تعزيز استقلالية وصلاحيات اللجنة المصرفية للتدخل الفوري والتنظيم الفعال.

- توسيع نطاق الرقابة ليشمل جميع المؤسسات المذكورة في المحور الثاني.

- الشفافية وإدارة المخاطر:

- إلزام مختلف هيئات منح القروض بالانخراط في مركزية المخاطر لضمان الشفافية وتقييم المديونية بشكل أفضل.

- تشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- حماية المستهلك المالي:

تدعيم الآليات التي تضمن حماية المتعاملين والمودعين في البنوك والمؤسسات المالية.

¹ القانون 09-23، مرجع سبق ذكره، المادة 137/44/42/40.

2. أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

عرفت أهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا وذلك من خلال قيام السلطة النقدية بالعديد من الإصلاحات وذلك في سبيل بلوغ عدة أهداف وتتمثل فيما يلي :

- استقرار الأسعار ومكافحة التضخم :

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة (2000-2011) التي تبنت فيها السلطة النقدية سياسة توسعية و ذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم وذلك من خلال التقرير السنوي لسنة 2003 كما يلي: " إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتباره زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك."¹

إضافة الى الأحكام التشريعية سنة 2010 الأمر رقم (10/04) المعدل و المتمم للأمر (11/03) المتعلق بالنقد و القرض و الذي اعتبر استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية و إبراز ضرورة استهداف التضخم². وأخيرا نص القانون 09-23 أيضا على ذلك باعتبار الحفاظ على استقرار الأسعار المهمة الجوهرية والأساسية لبنك الجزائر.

- تحقيق النمو الاقتصادي :

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة النقدية ويتحقق النمو بتنفيذ الطلب الكلي عن طريق سياسة توسعية نقدية و ذلك عن طريق تشجيع الاستثمار من أجل تحريك الطاقة الإنتاجية، و قد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق هذا الهدف³.

- مكافحة البطالة:

إن تحقيق النمو الاقتصادي ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل و تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو⁴.

¹ محمد لكصاسي، الوضعية النقدية والسياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 12.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، ص 175.

³ شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) مقال لمجلة (البشائر الإقتصادية)،

المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2017، ص 38.

⁴ صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، (مجلة العلوم الإنسانية)، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003، ص 233.

- تحقيق التوازن الخارجي :

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 10/90 و يتم ذلك من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة و خلال استقرار أسعار الصرف من جهة أخرى¹.

3. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات، حيث أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية لكن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على أدوات مباشرة وغير مباشرة، وفيما يلي استعراض لمختلف هاته الأدوات:

- معدل إعادة الخصم.
- معدل الاحتياطي الإجباري.
- سياسة السوق المفتوحة.
- عمليات استرجاع السيولة.
- تسهيلات الودائع المتعلقة بالفائدة.

1.3 معدل إعادة الخصم:

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدره البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقروض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض، حيث يطبق معدل إعادة الخصم بكل قطاع والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا ويقوم مجلس النقد والقروض بكيفيات وشروط تحديده، وفي كل بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقروض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض ويقترح في نفس

¹ محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مقال لمجلة (الإجتهد)، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2012، ص488.

الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.¹ والجدول التالي يوضح تطور معدل اعاده الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024).
الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	4	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
المعدل	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3	3		

المصدر: من إعداد الأستاذة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2008-2024.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، انخفاض في معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2004 بمعدلات متقاربة بين السنوات، فنلاحظ أن بنك الجزائر طبق سياسة نقدية توسعية التي انعكست على معدلات إعادة الخصم نظرا لرغبة بنك الجزائر في توفير السيولة وتحفيز الاقتصاد الوطني أكثر، ليبدأ بعدها بالثبات خلال الفترة 2004-2015 كمرحلة استقرار، لينخفض أكثر سنة 2016، ليحاول بنك الجزائر بعدها في رفع المعدل إلى 3.75% لإعادة التوازن للسوق، ويبقى دون تغيير خلال الفترة 2017-2022، ومع دخول سنة 2023 تم تخفيضه مجددا إلى 3%.

2.3 معدل الاحتياطي الإجمالي:

في إطار التعديلات التي مست قانون النقد والقرض تم إدراج أداة الاحتياطي الإجمالي باعتباره أحد الضمانات لجمهور المودعين، وأداة من أدوات السياسة النقدية، و تعد الجزائر من بين الدول التي تمنح عوائد على الاحتياطات الإلزامية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي أو بما يسمى "معدل مكافأة في الاحتياطي الإجمالي"، حيث شكل هذه الاحتياطات مجموع ودائع البنوك بالدينار مهما كانت طبيعتها (ودائع لأجل ودائع تحت الطلب دفاتر الاحتياط

¹ قتشام إسماعيل وعباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مقال بمجلة (الاقتصاد الصناعي)، العدد 02، المجلد 11، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021، ص 53.

سندات الصندوق (...)¹، والجدول التالي يبين تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	3	3	4.25	6.25	6.56	6.5	6.5	6.5	8
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	8	9	9	11	12	12	12	8	4
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
المعدل	10	10	3	2	2	3	3		

المصدر: من إعداد الأستاذة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2008-2024. من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015، حيث انتقل من 3% إلى 12%، وهذا بسبب تطبيق سياسة نقدية انكماشية نظرا لارتفاع مداخل المحروقات ومحاولة الحفاظ على استقرار الأسعار، لتليها فترة تخفيض المعدل حتى يصل سنة 2017 إلى 4% وهذا لمحاولة ضخ كتلة نقدية إضافية من أجل إنعاش الاقتصاد الذي شهد عجزا في الميزانية، وقد ارتفع المعدل سنتي 2018-2019، ليصل إلى 10%، ومن ثم عرف انخفاضا ملحوظا بوصوله 2% سنة 2021 نظرا لتبعات وباء كوفيد ومحاولة بنك الجزائر مجابهته بالأدوات النقدية.

3.3 عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح قروض، وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات على ألا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه عند تعديل قانون 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض في سنة 2017 كما رأينا سابقا، ليتم بعدها تحديده بـ 10%

¹ بن ديبية يمينية، نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018، ص ص 186-187.

في القانون النقدي والمصرفي 09-23، ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996، وشملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94%، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، رغم كل المجهودات المبذولة إلا أنه بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2009، وقام بنك الجزائر بإصدار تعليمية رقم 06-16 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة، حيث سمحت عملية السوق المفتوحة لسبعة أيام و 3 و 6 و 12 شهر بمعدل فائدة توجيهي 3.5% بإعطاء ديناميكية للسوق النقدية بين المصارف غير أنها تعتبر أداة فعالة لإدارة السياسة النقدية.¹

4.3 آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

آلية استرجاع السيولة بالمناقصة تقنية استخدمها بنك الجزائر سنة 2002 لسحب فوائد السيولة حيث تتم عبر فترات من 07 أيام إلى 06 أشهر.²

- استرجاع السيولة لمدة 7 أيام.
- استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر.
- استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر.

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² لعتروس فطيمة وبحبح عبد القادر، دور بنك الجزائر في ضبط السوق النقدية خلال الفترة 2000-2018، مقال بمجلة (اقتصاديات شمال افريقيا)، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 26، المجلد 17، الشلف، الجزائر، 2021، ص ص 93-94.

**الجدول رقم (03): تطور آلية استرجاع السيولة بالمناقصة في الجزائر
خلال الفترة (2000-2024)**

السنوات	استرجاع السيولة لـ 7 أيام	استرجاع السيولة لـ 3 أشهر	استرجاع السيولة لـ 6 أشهر
2000	-	-	-
2001	-	-	-
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.9	-
2006	1.25	2	-
2007	1.25	2.5	-
2008	1.25	2	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	1.25
2013	0.75	1.25	1.25
2014	0.75	1.25	1.25
2015	0.75	1.25	1.25
2016	0.75	1.25	1.25
2017	-	-	-
2018	3.5	-	-
2019	3.5	-	-
2020	-	-	-
2021	-	-	-
2022	0.5	-	-
2023	0.5	-	-
2024	0.5	-	-

المصدر: من إعداد الأستاذة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2008-2024.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، معدلات عمليات استرجاع السيولة لمدة 7 أيام ولمدة 3 أشهر و 7 أشهر. تعتبر أداة استرجاع السيولة الأداة الفعالة التي يعتمد عليها بنك الجزائر في

إدارة السياسة النقدية وامتصاص السيولة الفائضة، فنلاحظ أن معدلات استرجاع السيولة عرفت تغيرات دورية بين الانخفاض والارتفاع حيث استخدمت أداة استرجاع السيولة 7 أيام سنة 2002 بمعدل 2.75 % وليقوم بنك الجزائر بتخفيض المعدل سنويا، ليصل إلى 0.75 % سنة 2016، وتوقف العمل به سنة 2017 بسبب نقص كبير في السيولة، ثم عاود العمل به سنة 2018 و 2019 من جديد بمعدل 3.5 % ثم توقف العمل به سنة 2020، ليتم استخدامه مجددا سنوات 2022، 2023، 2024 بمعدل 0.5 %، وهذا بعد الارتفاع الطفيف لأسعار المحروقات دوليا والخروج من آثار أزمة كوفيد.

أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر: فبدأ العمل بها سنة 2005 بمعدل 1.9 % إلى غاية 2008 وصل إلى 2 %، ثم قام بنك الجزائر بتخفيضها سنة 2009 إلى 1.25 % وليواصل العمل بها لعدة سنوات بذات المعدل نظرا لقلّة السيولة في الاقتصاد، ومن ثم تم توقف العمل بها.

أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر فبدأ العمل بها سنة 2013 بمعدل 1.5 % من سنة 2013 إلى 2016، ثم توقف بنك الجزائر عن استعمال هذه الأداة بسبب نقص السيولة والراجع لانخفاض أسعار البترول عالميا.

5.3 تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة:

تم في 2005 إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة لامتصاص فائض السيولة البنكية تسمى تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة، حيث تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ شكل صورة قرض البنوك التجارية لبنك الجزائر، ويستحق عنه فائدة تحسب على أساس فتره استحقاقه ومعدل فائدة الثابت يحدده بنك الجزائر.¹ والجدول التالي يوضح تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

¹ حسين بن العاربية و عبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مقال بمجلة (اقتصاديات المال والأعمال)، العدد4، المجلد1، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 2017، ص 205.

**الجدول رقم (04): تطور آلية تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة في الجزائر
خلال الفترة (2000-2024)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	-	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	-
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
المعدل	-	00	00	00	00	00	00		

المصدر: من إعداد الأستاذة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2008-2024.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، بدء استعمال تسهيلات الودائع المغلة سنة 2005، وتميزت بالثبات طوال فتره تطبيقها إلا سنتي 2007 و 2008، حيث ارتفعت إلى 0.75 %، وقد كانت هذه الأداة ناشطة في امتصاص فائض السيولة وبعد هذه الفترة فقدت الأداة نشاطها، ليتم التوقف عن استعمالها بسبب التراجع الكبير في حجم السيولة المصرفية سنة 2017 والتوجه إلى أدوات السياسة النقدية الأخرى التي تعمل على ضخ السيولة، وهذا بسبب التراجع المسجل في أسعار المحروقات التي أدت الى تراجع نسبة الاحتياطات الخارجية والتي انعكست بدورها على السيولة وكانت سببا في انخفاضها.

4. التمويل غير التقليدي في إطار السياسة النقدية في الجزائر:

يعرف التمويل غير التقليدي من الناحية القانونية بأنه طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات الطابع الاستثنائي تقره الحكومة بهدف إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية، وهو إجراء استثنائي حديث تقوم به الحكومة مقنن بغرض التسوية المالية العامة؛ هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك البلد بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية الاقتصادية يعرف بأنه مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها طيلة 5 سنوات، بمعنى مبالغ تقرضها بنك البلد للخزينة العمومية وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة، فالتمويل غير التقليدي هو عملية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات كأقصى حد ويخضع لمعطيات ودراسة اقتصادية من قبل مختصين وستتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي، حتى تتمكن من التسيير وتحقيق التوازن في الميزانية (الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 86/18 المؤرخ في 2018/03/05).¹

1.4 خصائص التمويل غير تقليدي في الجزائر:

من خلال التعريفين المذكورين سابقا يمكننا استنتاج جملة من الخصائص التي تميز التمويل غير التقليدي ممثلة في² :

- مبلغ من المال وعادة يكون مبلغ نقدي يدخل الخزينة العمومية عن طريق الحساب الجاري المفتوح لها في بنك البلد .

- حديث النشأة: هذه الطريقة بخصائصها الحالية حديثة أقرها ريشارونر وألقيت لطلبة جامعة طوكيو، كما طبقت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية" أزمة الرهن العقاري ".

¹ صالح بضياف، واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني، مقال بمجلة (الاقتصاد والتنمية البشرية)، المجلد 10، العدد 3، جامعة البليدة، 2019، ص 23-24.

² نبيلة مسيليتي وآخرون، التمويل غير التقليدي بالجزائر-واقع وآفاق-، مقال بمجلة (أبحاث اقتصادية معاصرة)، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2018، ص 04.

- يتم بموجب عقد بين المقرض "بنك الجزائر" وبين المقرض ممثلا في الخزينة العمومية، بحيث يتعهد الدائن بإقراض مبلغ من المال إلى المقرض، في حين المدين يتعهد برد مبلغ المال مضافا إليه الفوائد السنوية خلال فترة الاتفاق.

- إجراء استثنائي بالتمويل غير التقليدي يعد من الإيرادات الائتمانية، فتحتاج الدولة إلى تغطية نفقاتها المتزايدة بعد استنفاد كافة إيراداتها العادية، كما انه لا يتصف بالدورية والانتظام وينظر إليه من وجهة نظر الفكر التقليدي بأنه مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة بصفة استثنائية.

- يقر من قبل الحكومة أو الجهاز التنفيذي ويطبق على أحد هيئاتها كبنك الجزائر.

- عملية مقننة بمعنى وجود صيغة تشريعية التي يتم التقرير بموجبها التمويل المباشر للخزينة العمومية والأذن الصريح للبرلمان من خلال تعديل قانون النقد والقرض رقم 01/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والتي بينته المادة 45 مكرر وفق القانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 .

- مدة محددة فوفقا لأحكام المادة 45 مكرر 01 من قانون النقد والقرض فإنه محدد بـ 5 سنوات.

2.4 مبررات لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي:

تشير الإحصائيات التي تبين الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كآلية لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى:

- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016، حيث انتقلت

من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015

لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية

سبتمبر 2017، مما أدى إلى انتعاش السوق البنكية للمصارف التي كانت راكدة في تلك الفترة؛

- استمرار تآكل احتياطي الصرف الجزائري قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، من

المتوقع أن يبلغ قيمة 85.2 مليار دولار مع نهاية سنة 2018 أي ما يعادل 18.8 شهرا من

الاستيراد، كما أنه قد يصل إلى 79.7 مليار دولار سنة 2019 بمعدل (18.4 شهر من

الاستيراد) قبل أن يبلغ قيمة 76.2 مليار دولار سنة 2020 (شهر من الاستيراد)؛

- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي

لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن البترول الجزائري أنهى سنة

2017 بمتوسط 54 دولار و 44.28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبتروال يقدر 50 دولار في 2017، و 45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها البلاد منذ صيف 2014؛

- كما سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017 وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الاستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات؛

- عجز ميزانية الدولة قدر بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017 أما عجز الخزينة العمومية بلغ 2245 مليار دينار ما يعادل 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017¹.

غير أن المبررات المقدمة من طرف بنك الجزائر تناقض تماما الحجج التي قدمتها السلطات الحكومية للجوء إلى التمويل غير التقليدي، فالوثيقة التي قدمها بنك الجزائر في أبريل من سنة 2019 تضمنت المبررات التالية :

- الأدوات التقليدية لسياسة النقدية لم تصل إلى نهايتها (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي، عمليات السوق المفتوحة)؛ ومعدل الفائدة للبنك المركزي بعيداً عن الصفر، مع توفره على هامش كبير فيما يخص الاحتياطات القانونية؛

- لا يمكن للبنك المركزي أن يلجأ مباشرة إلى السوق الأولية لإصدار سندات الخزينة، عبر عمليات التيسير الكمي، بعبارة أخرى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي يمكن أن يؤدي إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية خصوصاً على المدى المتوسط والطويل.

- وحتى تنجح عملية التمويل غير التقليدي التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية كخيار استراتيجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لا بد من توفر شرطين أساسيين :

الشرط الأول: وجود تناسب بين الإصدار النقدي والتقديرات التي تقدم من طرف المسؤولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية، وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتج عن

¹سعودي عبد الصمد وآخرون، التجربة الجزائرية في اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي دراسة تقييمية 2014/2018، مقال بمجلة (نور للدراسات الاقتصادية)، العدد 08، المجلد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المركز الجامعي البيض، 2020، ص ص 271-272.

التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالزيادة في الدخل التي تصاحب عملية التنمية في الجزائر.

الشرط الثاني: التحكم في الإصدار النقدي وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، بمعنى آخر توجيه الإصدار النقدي لتمويل نفقات التجهيز بدلا من نفقات التسيير، مع التركيز على القطاع الخاص بدلا من القطاع العام، لأن التوجيه الكامل للموارد للقطاع العام يؤدي إلى حتماً إلى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وعليه فعملية الإصدار النقدي دون مقابل، يعتبر أحيانا ضرورة كمصدر أساسي لاستمرار عملية التنمية، ولكن يشترط لنجاحها توجيه هذا الإصدار لقطاعات منتجة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وقد طبقت هذه السياسة في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

5. تطور الوضعية النقدية في الجزائر :

تعطي السياسة النقدية أهمية بالغة للعرض النقدي ويتم إصدار النقود بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية، ولقد سعت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وذلك من أجل التحكم في العرض النقدي، باعتباره أهم نقطة التي تعرقل مسار السياسة النقدية. وسنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها طيلة الفترة 2000-2024 كما يلي.

1.5 تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024):

تعد وظيفة إصدار النقود في الجزائر ومتابعة أهم العوامل التي تؤثر فيه من مسؤوليات بنك الجزائر، هذا وأن حجم الإصدار يتوقف على حجم النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة السياسة النقدية المسطرة. وعليه يمكن تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (05): يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

السنوات	الموجودات النقدية M1	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة النقدية M2
2000	1048.2	2022.5	13%
2001	1238.5	2473.5	22.3%
2002	1416.3	2901.5	17.3%
2003	1630.4	3354.41	15.6%
2004	2165.6	3644.3	10.5%
2005	2437.5	4070.5	11.7%
2006	3177.8	4857.87	18.5%
2007	4233.6	5994.60	21.5%
2008	4964.9	6955.9	16%
2009	4944.2	7173.1	3.1%
2010	5756.4	8182.8	15.2%
2011	711.7	9929.2	19.9%
2012	7681.5	11015.1	10.9%
2013	8249.8	11941.5	8.4%
2014	9603	13686.7	14.6%
2015	9261.2	13704.5	0.1%
2016	9407	13816.3	0.8%

2017	10266.1	14974.5	8.4%
2018	11404.1	16636.7	11.1%
2019	10975.19	16506.62	9.92%
2020	11901.82	174659.64	10.5%
2021	13590.31	20053.51	1.1%
2022	15379.54	22964.47	11.4%
2023	16318.95	24330.98	10.5%
2024	17741.60	26528.90	9%

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2000-2024).
من خلال معطيات الجدول، نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين M1 و M2، أي كلما نسجل ارتفاع في M1 يقابله تزايد مستمر للكتلة النقدية M2، حيث عرفت الكتلة النقدية في هذه الفترة زيادة مستمرة و بوتيرة متسارعة حيث بلغت قيمتها 2473.5 مليار دج سنة 2001 مقارنة بـ 2022.5 سنة 2000، أي ارتفعت و زادت بمقدار 451 مليار دج، و يرجع هذا إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط و ضخ كتلة نقدية إضافية لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) و الذي خصص له مبلغ 07 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج، كما واصلت الكتلة النقدية M2 ارتفاعها خلال السنوات 2005، 2004، 2003، 2002 و ذلك بسبب التزايد المستمر للادخار المالي لجزء من عائدات النفط، بالإضافة إلى الارتفاع المسجل في ادخار الأسر.

و في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 ارتفعت الكتلة النقدية M2 من 4070.5 مليار دج سنة 2005 إلى 655.9 مليار دج سنة 2008 و هذا راجع للارتفاع المستمر للعوائد النفطية، و تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة سنتي 2005 و 2006 و لم تعد في المسالك البنكية، لكن سرعان ما انخفض معدل نمو الكتلة النقدية لـ 3.1% سنة 2009 و هذا راجع إلى أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري، و مع بداية سنة 2010 عاد الارتفاع للكتلة النقدية و تواصل في الارتفاع إلى غاية 2014، و يعود سبب هذا الارتفاع المتواصل إلى زيادة الموجودات الخارجية من جهة و انتعاش القروض الموجهة للاقتصاد من جهة أخرى، وفي سنتي 2015 و 2016 شهدت انخفاض حاد في نمو العرض النقدي نتيجة انهيار أسعار النفط، و بالتالي تراجع صافي الأصول الخارجية، ليرتفع مرة أخرى سنتي 2017

و 2018 نتيجة تنامي القروض الموجهة للاقتصاد وللدولة من جهة و إلى الطبع العشوائي للنقود من جهة أخرى، لتصل سنة 2024 إلى 26528.90 مليار دج. عموماً يمكن القول بأن صافي الأصول الخارجية هو المؤثر الرئيسي في الكتلة النقدية، ويتأثر هذا الأخير بصفة مباشرة بأسعار النفط.

2.5 تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) :

تمثل مقابلات الكتلة النقدية الغطاء الذي على أساسه يتم إصدار النقد، ولا يتم إصدار النقد إلا بالمقابل و تتكون من صافي الأصول الخارجية و القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة و الجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) كما يلي :

الجدول رقم (06): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	القروض المقدمة للاقتصاد	القروض المقدمة للدولة
2000	775.9	993.7	677.4
2001	1310.7	1078.4	569.7
2002	1755.7	1266.8	578.6
2003	2342.6	1380.2	423.4
2004	3119.2	1535	-20.6
2005	4179.7	1779.8	-933.2
2006	5515.05	1905.4	-1304.1
2007	7415.5	2205.2	-2193.1
2008	10246.9	2615.5	-3627.3
2009	10885.7	3086.5	-3488.9

-3510.9	3268.1	11996.5	2010
-3406.6	3726.5	13922.41	2011
-3334	4287.6	14940	2012
-3235.4	5156.3	15225	2013
-1992.3	6504.6	15734.5	2014
567.5	7277.2	15375.4	2015
2682.2	7909.9	12596	2016
4691.9	8880	11227.4	2017
6325.7	9976.3	9485.6	2018
7019.8	10857.8	7598.6	2019
9353.4	11182.2	6517.8	2020
12908.7	9794.7	6559.1	2021
13042.4	10115.2	8650.4	2022
13298.3	10697.8	9427.2	2023
6118.6	11260.2	11327.2	2024

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2000-2024).

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

- **صافي الأصول الخارجية:** عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 زيادة مستمرة وبمعدلات نمو متذبذبة لصافي الأصول الخارجية حيث بلغت 77.5 مليار دج سنة 2000 لترتفع لـ 1310.7 مليار دج سنة 2001 و هو ما ميز الوضعية النقدية في هذه السنة حيث عرفت ظاهرة نقدية جديدة، تجاوز صافي الأصول الخارجية الموجودات النقدية M1 لنفس السنة، و هذا ما يبين الدور الجوهري لصافي الأصول الخارجية كمحدد للتوسع النقدي في الجزائر في حين واصلت الارتفاعات لصافي الأصول الخارجية إلى غاية 2014 لارتباطه بأسعار النفط و التي شهدت ارتفاع كبير طيلة هاته الفترة لكن سرعان ما انخفض صافي الأصول الخارجية ابتداء من 2015 من 15375.4 مليار دج إلى 9485.6 مليار دج سنة

2018، و يرجع هذا الانخفاض نتيجة انهيار أسعار النفط و انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار هذا ما أدى إلى تقلص صافي الأصول الخارجية، لتتحسن بعد ذلك بسبب التحسن الطفيف في أسعار النفط وتصل سنة 2024 إلى 11327.2 مليار دج.

- **القروض المقدمة للاقتصاد:** فقد شهدت اتجاهها تصاعدياً منذ سنة 2000 إلى سنة 2024 حيث قدرت 993.7 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 11260.2 مليار دج سنة 2024، أي كانت في تزايد مستمر و ذلك نتيجة زيادة الفوائض الإجمالية نتيجة تحسن الوضع المالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة، و كذا طلب الأشخاص على القروض المصرفية من أجل تمويل الاستثمارات بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية أو في مجال القروض الاستهلاكية التي عرفت ارتفاع محسوس في الفترة الأخيرة من جهة ثانية.

- **القروض المقدمة للدولة:** عرفت ارتفاعاً خلال الفترة (2000-2003) فقد بلغت 423.4.578.6.569.7677.4 مليار دج على التوالي، ثم تراجعت من سنة 2004 إلى 2014، وهذا نتيجة الانتعاش المالي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط هذا ما ساهم في تقليص دور الخزينة العمومية و لكن مع انهيار أسعار النفط لجأت الخزينة مرة أخرى للإقراض من الجهاز المصرفي و هذا ابتداء من سنة 2015، بمبلغ 567.5 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى مبلغ 13298.3 مليار دج سنة 2023.

6. فعالية السياسة النقدية في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية في الجزائر:

لقد قامت السلطات النقدية في الجزائر بالعديد من الإصلاحات والتعديلات في سبيل معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها أملا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي لكنها واجهت في ذلك عدة تحديات وعقبات حاولت تجاوزها ومن خلال هذا العنصر سنحاول الوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية المتبعة في علاج بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية كما يلي:

1.6 فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم:

إن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط بل هي مؤسسية وهيكلية وذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم وجود كفاءات بشرية مؤهلة مما أدى إلى ارتفاع وتيرة التضخم والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

الجدول رقم (07): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

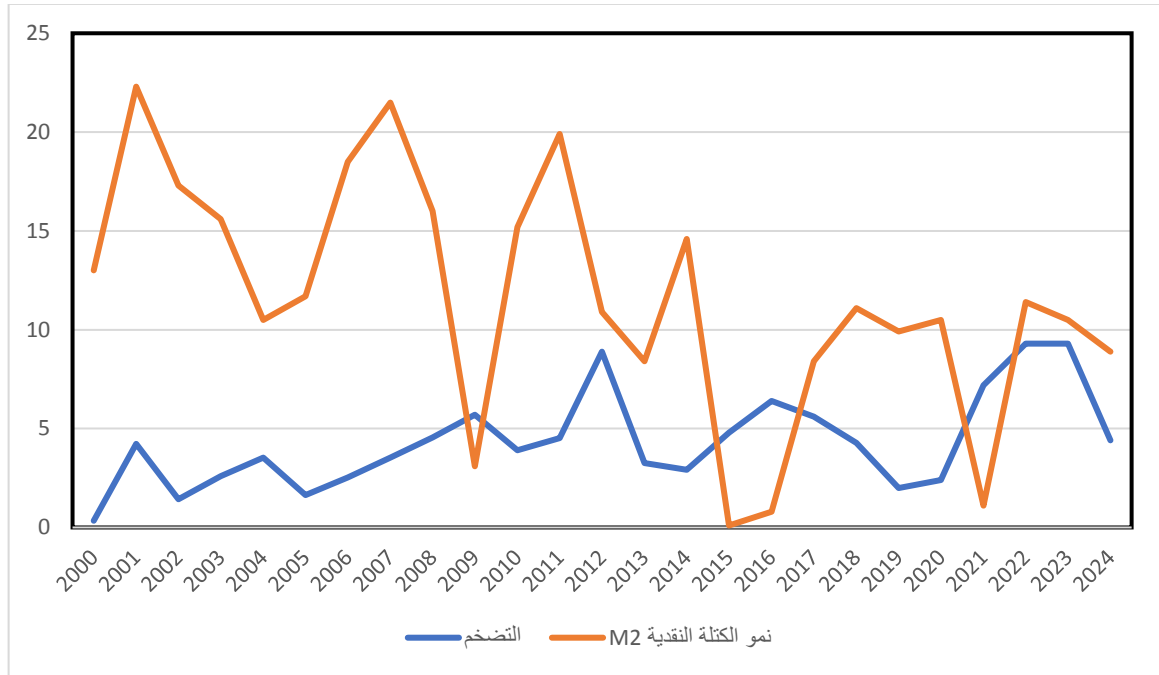
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0,34	4,23	1,42	2,59	3,54	1,64	2,53	3,53	4,86	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,8	6,4	5,6	4,27	2,0
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024					
معدل التضخم %	2.40	7.20	9.30	9.30	4.4					

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات (2000-2024).

- الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الشكل رقم (03): يوضح تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على الجدولين رقم (05) و (07).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه ما يلي : سجل معدل التضخم أدنى قيمة له سنة 2000 وهذه النتيجة الحسنة تعود إلى الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة والتي مست معدلات الفائدة ورفعها إلى معدلات قياسية، وفي سنة 2001 سجل ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ 4,23% ويعود ذلك إلى نمو الكتلة النقدية (M1-M2) وإطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي، لكن سرعان ما انخفض سنة 2002 إلى 1,42% نتيجة انخفاض الكتلة النقدية (M2) وذلك بسبب استخدام السلطات النقدية أداة جديدة وتمثلت في أداة استرجاع السيولة، ليرتفع من جديد سنتي 2003 و 2004 حيث بلغ 2,59% و 3,54% على التوالي وذلك بسبب الفائض في السيولة المصرفية ونتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.

بعد حلول سنة 2005 انخفض مجددا حيث بلغ 1,64% بسبب انخفاض السيولة المصرفية وهذا ما يفسر فعالية السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية، نتيجة إدخال أداة جديدة وهي التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة، ليرتفع من جديد سنة 2006 ويستمر في الارتفاع إلى غاية 2009 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، لينخفض التضخم سنة 2010

بسبب بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له بمعدل 8,89% ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المعتبرة في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، والذي انعكس مباشرة على زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية هذا ما ساهم في ارتفاع معدل التضخم، أما سنتي 2014، 2013 فقد شهدت تراجع في معدل التضخم حيث بلغت 3,25% و 2,92% وهذا بسبب السياسة النقدية الصارمة المطبقة من خلال الأداة الجديدة وهي أداة إسترجاع السيولة لـ 6 أشهر ليرتفع معدل التضخم من جديد حيث قدر (4,8%، 6,4%، 5,6%، 4,27%) لسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على الترتيب وهذا يرجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمية والاستهلاكية بسبب الأزمة النفطية وعجز السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي، لينخفض معدل التضخم مجددا سنة 2020 ويصل إلى 2.4% لكنه لا يستمر كثيرا ليرتفع بعد ذلك. وعلى العموم يمكن القول بأن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية الجزائرية إلا أن السياسة النقدية لم تكن فعالة بالقدر الكافي، وهذا راجع للاعتماد الدولة على العوائد البترولية والتي كان لها أثر سلبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية وذلك يتضح من خلال سنتي 2015-2018 أي بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، كما لا نغفل على عامل آخر لا يقل أهمية وهو معاناة الاقتصاد الجزائري من التضخم المستورد الذي تتحكم فيه ظروف خارجية والذي يساهم بشكل كبير في حدوث التضخم ويقلل من فعالية السياسة النقدية.

2.6 فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة:

يعتبر هدف مكافحة البطالة وتحسين مستوى التشغيل من بين الأهداف الثانوية التي تسعى السلطة النقدية لتحقيقه وذلك بعد الحد من التضخم ويرتبط هذا الهدف بشكل مباشر مع النمو الاقتصادي، ومع تزايد حجم البطالة سعت الجزائر لمواجهة هذا الوضع وذلك من خلال إتباعها لمختلف السياسات والإصلاحات وذلك من أجل التخفيف من حدتها. وعليه يمكن توضيح تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2024) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2024)

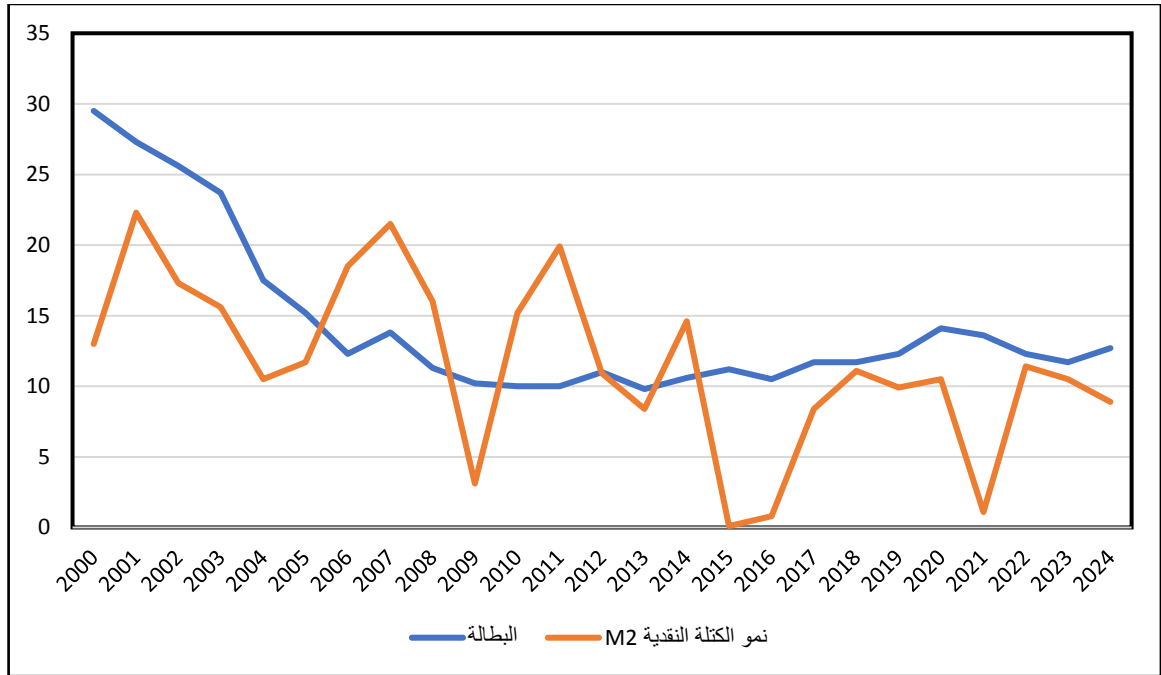
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29,5	27,3	25,6	23,7	17,5	15,2	12,3	13,8	11,3	10,2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	12,5
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024					
معدل البطالة %	14.10	13.60	12.30	11.70	12.7					

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات (2000-2024)

- الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

الشكل رقم (04): يوضح تطور الكتلة النقدية M2 والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على الجدولين رقم (05) و (08).

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن معدلات البطالة خلال الفترة (2007-2000) عرفت انخفاضا مستمرا من 29,5% سنة 2000 إلى 13,8% سنة 2007 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي انعكس على النشاط الاقتصادي بالإيجاب من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك من خلال خفض معدل إعادة الخصم، و الذي مكن السلطة النقدية من تطبيق برنامجين تنمويين برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامج دعم النمو والتي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال عن طريق تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.

واصل معدل البطالة انخفاضه خلال الفترة (2008-2013) من 11,3% سنة 2008 إلى 9,8% سنة 2013 نتيجة إنعاش الاستثمار وذلك من خلال الزيادة في نسبة القروض المقدمة للاقتصاد من أجل توسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل إضافية لدعم الشباب ولعل

أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة والمتمثلة في المخطط الوطني لمكافحة البطالة وهو ما جسده فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية¹ :

- برامج الشبكة الاجتماعية.

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

- الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

أما الفترة الأخيرة الممتدة من 2014 إلى 2018 عرفت معدلات البطالة ارتفاعا طفيفا وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط مما أدى بالحكومة إلى اتخاذ السياسة التقشفية والمتمثلة في تجميد بعض المشاريع مؤقتا، وارتفاعها أكثر سنة 2020 لتصل إلى 14.10 % بسبب أزمة كوفيد.

ومن خلال ما سبق، نستنتج بأن المعدلات الخاصة بالبطالة في الجزائر يصعب تقديرها وهذا في ظل عدم التأكد من دقتها، إلا أنه يمكن القول بأن فعالية السياسة النقدية كانت ضعيفة في تحقيق هدف التشغيل وذلك بالرغم من اتخاذ عدة إجراءات لمكافحة طبيعتها مناصب العمل المستحدثة هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو وعدم توفر البيئة المناسبة والجذابة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص، وعدم مقدرة السلطة النقدية في تحقيق معدل النمو بأكثر من 5% حتى يمكن من تسريع وتيرة التشغيل ومنه تخفيض معدل البطالة.

¹ زواد نسيمية و زواد نجاه، دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مقال بمجلة (السياسة العالمية)، المجلد 06، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2022، ص ص 526-527.

3.6 فعالية السياسة النقدية في استقرار النمو الاقتصادي:

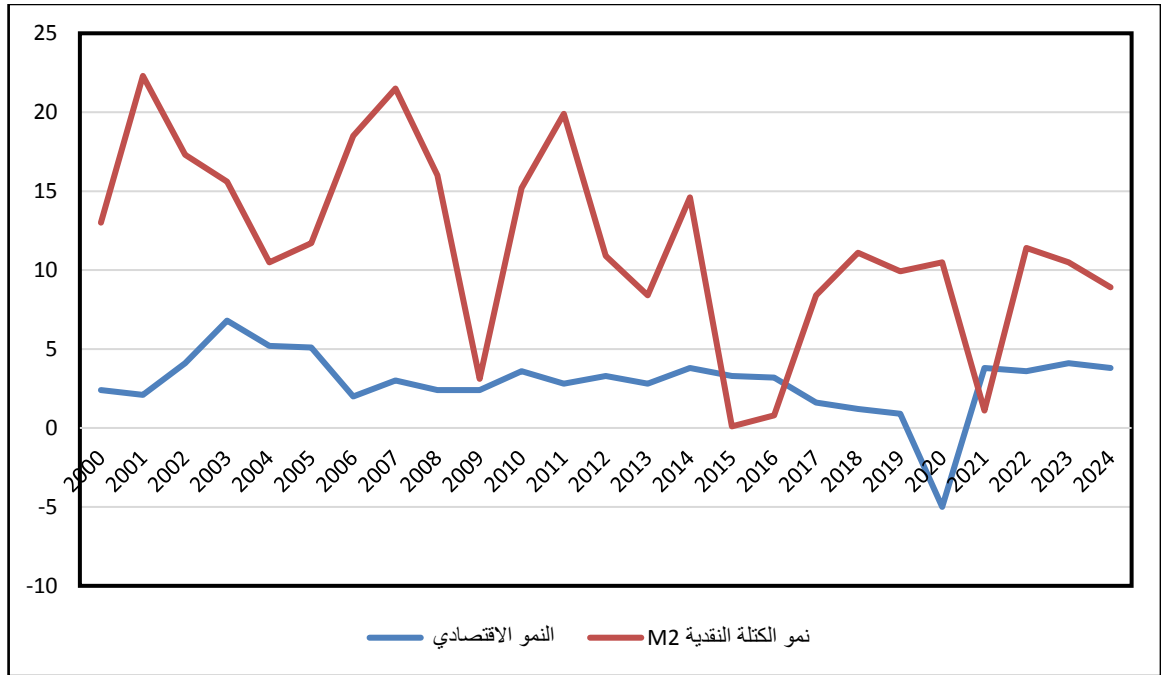
يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى السلطات النقدية الجزائرية لتحقيقها ويتضح ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرها بنك الجزائر وذلك من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض والتي نصت على تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم من قبل السلطات النقدية ولكن مع صدور الأمر 03-11 تم استبدال النمو المنتظم للاقتصاد بالنمو السريع أي تفضيل الكم على النوع. وعليه سوف نقوم بتحليل معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2024) من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (09): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2024)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي %	2,4	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	2	3	2,4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي %	2.4	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.3	3.2	1.6
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
معدل النمو الاقتصادي %	1.2	0.90	-5.0	3.80	3.60	4.10	3.8		

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2000-2024).

الشكل رقم (05): يوضح تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على الجدولين رقم (05) و (09).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة يتميز بنوع من التذبذب وعدم الاستقرار، حيث تم تسجيل 2,4% سنة 2000 وبعد هاته السنة استمر معدل النمو في الارتفاع من سنة لأخرى وبمعدلات مختلفة حيث بلغ 2,1% و 4,1% لسنوات 2001، 2002 على التوالي، ليصل إلى 6,8% سنة 2003 وهي أعلى نسبة سجلها خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي انعكست إيراداتها على الوضع الاقتصادي بالإيجاب، وبقي معدل النمو مرتفع نسبيا في السنتين 2004، 2005 بمعدل 5,2% ، 5,1% على التوالي نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي الناجمة على عوائد البترول، ليعود معدل النمو للانخفاض سنتي 2006، 2007 بمعدل 2% و 3% على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة 5,6% وهذا حسب تقرير بنك الجزائر، في حين واصل معدل النمو تراجعته سنتي 2008، 2009 حيث بلغ 2,4% خلال هاتين السنتين ويرجع هذا إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني والتي أدت إلى الركود في النشاط الاقتصادي، ليشهد معدل النمو ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2014 تذبذب بين الارتفاع والانخفاض و تميزت هذه الفترة بارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد

وذلك من أجل تمويل الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وهذا نتيجة الانتعاش المالي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة.

قدر معدل النمو سنة 2015 بـ 3,3% لينخفض بأكثر من 50% سنتي 2017، 2018 حيث وصل إلى 1,6% و 1,2% على التوالي يرجع هذا إلى الأزمة النفطية العالمية بالإضافة إلى عجز مختلف القطاعات مما انعكس بالسلب على النمو الاقتصادي وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى إتباع سياسة التقشف واللجوء إلى التمويل غير التقليدي وذلك من أجل الخروج من الأزمة، ليسجل انخفاضا قياسيا سنة 2020 بـ -5% لانعكاسات الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، ليعرف تحسنا وارتفاعا بعد ذلك نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط عالميا وهو ما انعكس أيضا في نمو الكتلة النقدية.

وفي الأخير، نستنتج بأن فعالية السياسة النقدية كانت محدودة في تحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي بحيث كان معدل النمو ضعيفا نسبيا وذلك بسبب ارتباط معدل النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية وبالتالي هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي.

4.6 تحديات فعالية السياسة النقدية في الجزائر:

- تواجه السياسة النقدية في الجزائر تحديات عديدة تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، نورها كما يلي.¹
- **الطابع الريعي للاقتصاد:** الاعتماد الكبير على عائدات النفط مما يقلل من تأثير أدوات السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الكلي.
 - **ضعف الجهاز الإنتاجي:** عدم مرونة القطاع الإنتاجي في الاستجابة للتغيرات في الطلب يقلل من فعالية أدوات السياسة النقدية.
 - **تطور السوق غير الرسمية:** انتشار السوق الموازية (غير الرسمية) يقلل من سيطرة السياسة النقدية على الاقتصاد الكلي.
 - **قيود النظام البنكي:** وجود قطاع مصرفي لا يزال يعاني من قيود، مما يحد من فعالية أدوات مثل السوق المفتوحة أو إعادة الخصم.
 - **ضعف استقلالية بنك الجزائر:** التحديات المؤسسية التي تمنع بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية مستقلة تمامًا، خاصة مع احتمالية تمويل ميزانية الدولة.
 - **ضعف بورصة الجزائر:** ضيق نطاق السوق النقدي والمالي المنظم يحد من قدرة السياسة النقدية على العمل بفعالية.
 - **التضخم المستورد:** تأثر الاقتصاد بالضغوط التضخمية العالمية من خلال الواردات، مما يصعب السيطرة عليه بالأدوات المحلية.
 - **تأخر الاستجابة الإنتاجية:** الجهاز الإنتاجي يتأخر في الاستجابة للتحفيز، مما يؤدي لارتفاع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج (تضخم جذب الطلب).
 - **تحديات استهداف التضخم:** عدم توافر المتطلبات الأساسية (بيانات، بنية مؤسسية) يجعل تطبيق سياسات حديثة مثل استهداف التضخم صعباً في الوقت الحالي.

¹ أنظر: - بشيشي وليد ومجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، مقال بمجلة (حوليات)، العدد 30، الجزء 2، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

- بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

- صالح نادين، دراسة قياسية واقتصادية لفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار - دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، الجزائر،

- التمويل غير المباشر للميزانية: فتح الباب لتمويل عجز الميزانية بالإصدار النقدي يؤثر سلباً على استقلالية البنك المركزي وفعالية سياسته.

بشكل عام، تواجه السياسة النقدية تحديات هيكلية في الجزائر تتعلق بطبيعة الاقتصاد (رعي، غير رسمي) وتحديات مؤسسية تتعلق ببنك الجزائر ومحدودية الأدوات المتاحة، مما يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة، خاصة فيما يتعلق بالنمو والتشغيل.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور يمكن استخلاص النتائج التالية:

- شهدت المنظومة النقدية في الجزائر تحولات جذرية بدأت بصدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي اعتبر نقطة تحول كبرى يفصله بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، ومنح بنك الجزائر استقلالية في إدارة السياسة النقدية. استمر هذا المسار عبر تعديلات متتالية (2001، 2003، 2010) لتعزيز الرقابة المصرفية وعصرنة الأنظمة، وصولاً إلى القانون النقدي والمصرفي الجديد 09-23، الذي يهدف إلى مواكبة التحديات العالمية عبر رقمنة المدفوعات، إدخال "الدينار الرقمي"، وتعزيز الصيرفة الإسلامية وبنوك الاستثمار؛

- يعتمد بنك الجزائر على مزيج من الأدوات للتأثير في الكتلة النقدية؛ منها معدل إعادة الخصم الذي شهد تراجعاً لتبني سياسة توسعية تهدف لتحفيز الاقتصاد، ونسبة الاحتياطي الإجباري الذي تعدل بناءً على مستويات السيولة (حيث رُفعت في فترات الطفرة النفطية وخفضت في الأزمات لضخ السيولة). كما استُخدمت أدوات أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة، واتفاقيات استرجاع السيولة بالمناقصة، وتسهيلات الودائع المغلة بالفائدة لامتناس السيولة الفائضة الناتجة عن عوائد المحروقات؛

- تُظهر البيانات أن السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة بشكل وثيق بعوائد قطاع المحروقات؛ فمؤ الكتل النقدية (M2) يتأثر مباشرة بأسعار النفط. نجحت السياسة النقدية جزئياً في كبح التضخم في فترات معينة، لكنها واجهت صعوبات بسبب "التضخم المستورد" وزيادة الأجور الاستهلاكية. وفي ملف البطالة، ساهمت السياسات النقدية التوسعية في خفض المعدلات عبر دعم القروض الاستثمارية، إلا أن النتائج ظلت تابعة لبرامج الإنعاش الحكومي المعتمدة على ريع النفط؛

- تواجه السياسة النقدية تحديات هيكلية تحد من فاعليتها؛ أهمها الطابع الريعي للاقتصاد والاعتماد المفرط على النفط، وضعف الجهاز الإنتاجي الذي لا يستجيب بمرونة للتحفيزات النقدية. كما يبرز تحدي السوق الموازية (غير الرسمية) التي تضعف سيطرة البنك المركزي على الكتلة النقدية المتداولة، بالإضافة إلى التضخم المستورد وضغوط تمويل عجز الميزانية، مما يضع بنك الجزائر أمام معادلة صعبة لتحقيق التوازن بين دعم النمو والحفاظ على استقرار الأسعار.

خاتمة عامة

خاتمة:

استخلصنا من محتوى هذه المطبوعة أن عرض النقود يعد أحد أهم المفاهيم المحورية في الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ويمثل إجمالي النقود المتاحة للتداول في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، ولا يقتصر مفهوم الكتلة النقدية على النقود المادية المتداولة فحسب (ورقية ومعنوية)، بل يشمل أيضا الأصول السائلة الأخرى التي يمكن استخدامها كوسيط للتبادل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبسبب اختلاف درجة السيولة للأصول المالية يتم قياس الكتلة النقدية عادة من خلال تجمعات نقدية متدرجة، كما أن إصدارها له مقابلات عدة.

كما توصلنا أننا اليوم نقف على أعتاب مرحلة جديدة بظهور العملات المشفرة، مثل البيتكوين والإثيريوم، التي تعتمد على تقنية البلوك شين لإنشاء نظام نقدي لامركزي يتميز بالسرعة والأمان، ولا يخضع لسيطرة البنك المركزي أو الحكومة، إلا أن التحديات التي تكتنفه تصعب من اعتماده، ومنه تطرح أسئلة جذرية حول مستقبل النقود ومفهوم الثقة والسيادة النقدية، ومدى إمكانية إحلال العملات المشفرة محل النقود الورقية الحالية.

كما استنتجنا أيضا أن النظام النقدي هو الإطار المؤسسي والقانوني الذي تعتمد عليه سلطة سيادية لإدارة وإصدار وتداول العملة داخل منطقة اقتصادية محددة، وتاريخيا تطور من النماذج القائمة على السلع مثل المعيار الذهبي، إلى النظم الحالية التي تعتمد على العملة الإلزامية التي تستمد قيمتها من الثقة في الحكومة والقبول القانوني.

وقد لاحظنا أن النظرية النقدية الحديثة قامت أساسا على تجديد وإحياء نظرية فيشر لكنها بدأت تحليلها أيضا من أن كمية النقود هي المؤثر في مستوى الأسعار وتجاهلت العملية العكسية، كما أعطت هذه النظرية أهمية بالغة للتغيرات النقدية في شرح وتفسير التقلبات الاقتصادية الكلية، حيث بالغت في دور النقود والسياسة النقدية كمؤثر في النشاط الاقتصادي.

إلا أن المعادلة النهائية لهذه النظرية تعترضها صعوبات تتمثل في اعتمادها على العديد من المتغيرات التي يصعب حسابها وتقديرها كميًا (عائد رأس المال البشري، متغيرات الأذواق) ومن ثم فالمعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

كما توصلنا إلى أنه من شروط نجاح السياسة النقدية في أي دولة هو تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية، أي كلما تكفلت السياسة النقدية بهدف وحيد زاد ذلك في فعاليتها، فاهتمام السياسة النقدية بعدة أهداف في وقت واحد قد يخلق تصادم بينهما يمكن أن يؤدي إلى عجز السلطة النقدية فتحويل إلى إدارة طبع الأوراق ذات قبول عام.

وفي نفس الإطار، تضمن القانون النقدي والمصرفي الأخير في الجزائر إعادة تنظيم وحوكمة بنك الجزائر من خلال تقوية استقلالية وهيكل البنك المركزي لضمان فعالية السياسة النقدية والاستقرار المالي. وهذا بتحديد أهداف البنك المركزي بوضوح (أهداف السياسة النقدية)، إقرار نظام العهدة (5 سنوات) لمحافظ ونواب محافظ البنك، لضمان الاستقرار والحياد السياسي، تعديل تركيبة وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذا توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض ليشمل الترخيص لمختلف المؤسسات المالية الجديدة (بنوك رقمية، مكاتب صرف، إلخ).

ومن تناولنا لموضوع السياسة النقدية في الجزائر أيضا، وجدنا أن عليها مواجهة تحديات هيكلية تتعلق بطبيعة الاقتصاد (ريعي، غير رسمي) وتحديات مؤسسية تتعلق ببنك الجزائر ومحدودية الأدوات المتاحة، ناهيك عن التضخم المستورد الخارج عن نطاق سيطرتها، وكذا ضعف استجابة الجهاز الإنتاجي، مما يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة، خاصة فيما يتعلق بالنمو والتشغيل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم خريس، اقتصاديات النقود والمصارف دراسة مقارنة، دار الأوبرا للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 2- السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- 3- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2015.
- 4- العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014.
- 5- بن قدور علي وبيبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 6- جلال جويذة القصاص، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بيتكوين) من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- 7- حسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 8- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 9- سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
- 10- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 11- سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للنشر، الجزائر، 1993.
- 13- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.

- 14- عبد الحليم غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات KIE ، الإصدار الإلكتروني الأول، 2018.
- 15- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 16- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود، دار وائل، الأردن، 1996.
- 17- عز الدين شرون، اقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)، ألفا للوثائق، عمان، 2020.
- 18- علي عبد الوهاب نجا وآخرون، النقود والسياسات النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
- 19- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
- 20- كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- 21- لعلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- 22- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 23- محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
- 24- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1992.
- 25- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
- 26- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
- 27- مفتاح صالح، النقود والسياسات النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 28- وليد العايب ولعلو بخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

29- وسام مالك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.

ثانياً: المجلات والدوريات

- 30- بحوصي مجذوب، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 16، 2012.
- 31- بشيشي وليد ومجلخ سليم، "تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر"، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، العدد 30.
- 32- بن شني عبد القادر، "أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، العدد 02، 2016.
- 33- رنان مختار، "الجيل الثالث من الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الأغواط، العدد 01، 2023.
- 34- روشو عبد القادر، "الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 22، 2020.
- 35- زواد نسيمه وزواد نجاه، "دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، العدد 01، 2022.
- 36- سعودي عبد الصمد وآخرون، "التجربة الجزائرية في اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 08، 2020.
- 37- صالح بضياف، "واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 03، 2019.
- 38- صالح مفتاح، "أهداف السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، 2003.
- 39- فنتشام إسماعيل وعباس خديجة، "دراسة تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 02، 2021.
- 40- لعنروس فطيمة وبحبح عبد القادر، "دور بنك الجزائر في ضبط السوق النقدي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 26، 2021.
- 41- محمد بلوافي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد، المركز الجامعي تامنغست، العدد 02، 2012.

42- نبيلة مسيليتي وآخرون، "التمويل غير التقليدي بالجزائر: واقع وآفاق"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الأغواط، العدد 01، 2018.

43- وسام مويبي وآمال بوسمينة، "تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 02، 2020.

ثالثا: المذكرات والرسائل

44- إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011.

45- بن ديبية يمينة، "نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.

46- دحمان بن عبد المفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج تكيف صندوق النقد الدولي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

47- صالح نادين، "دراسة قياسية واقتصادية لفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2021.

48- معيزي قويدر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.

رابعا: المطبوعات الجامعية

49- العجاج فاطمة الزهراء، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.

50- تلمساني حنان، مطبوعة محاضرات اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.

51- عبد الحفيظي أمحمد، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

خامسا: القوانين

52- الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

53- الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 26 أوت 2003.

54- الأمر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، 26 أوت 2010.

55- القانون رقم 10-17 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض (قانون التمويل غير التقليدي)، 2017.

56- القانون رقم 09-23 المتعلق بالنقد والمصرفي، 21 جوان 2023.

57- قانون النقد والقرض رقم 10-90، 14 أبريل 1990.

58- المرسوم الرئاسي رقم 18/86 المتعلق بالتمويل غير التقليدي.

سادسا: مواقع الإنترنت

59- بنك الجزائر Bank of Algeria.

60- الديوان الوطني للإحصاء ONS.